جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة.

كلية الحقوق و العلوم السياسية.

قسم العلوم السياسية.

تداعيات تقلب أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

(2019-2014)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:

- خيرة مشخار

إشراف الدكتورة:

- د / جميلة طيب

لجنـــة المنـــاقشـــة

د/ جمال بن مرار	رئيساً
د/ طيب جميلة	مشرفا ومقرراً
د/ عبد الرزاق بن حليمة	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية 2019/2018

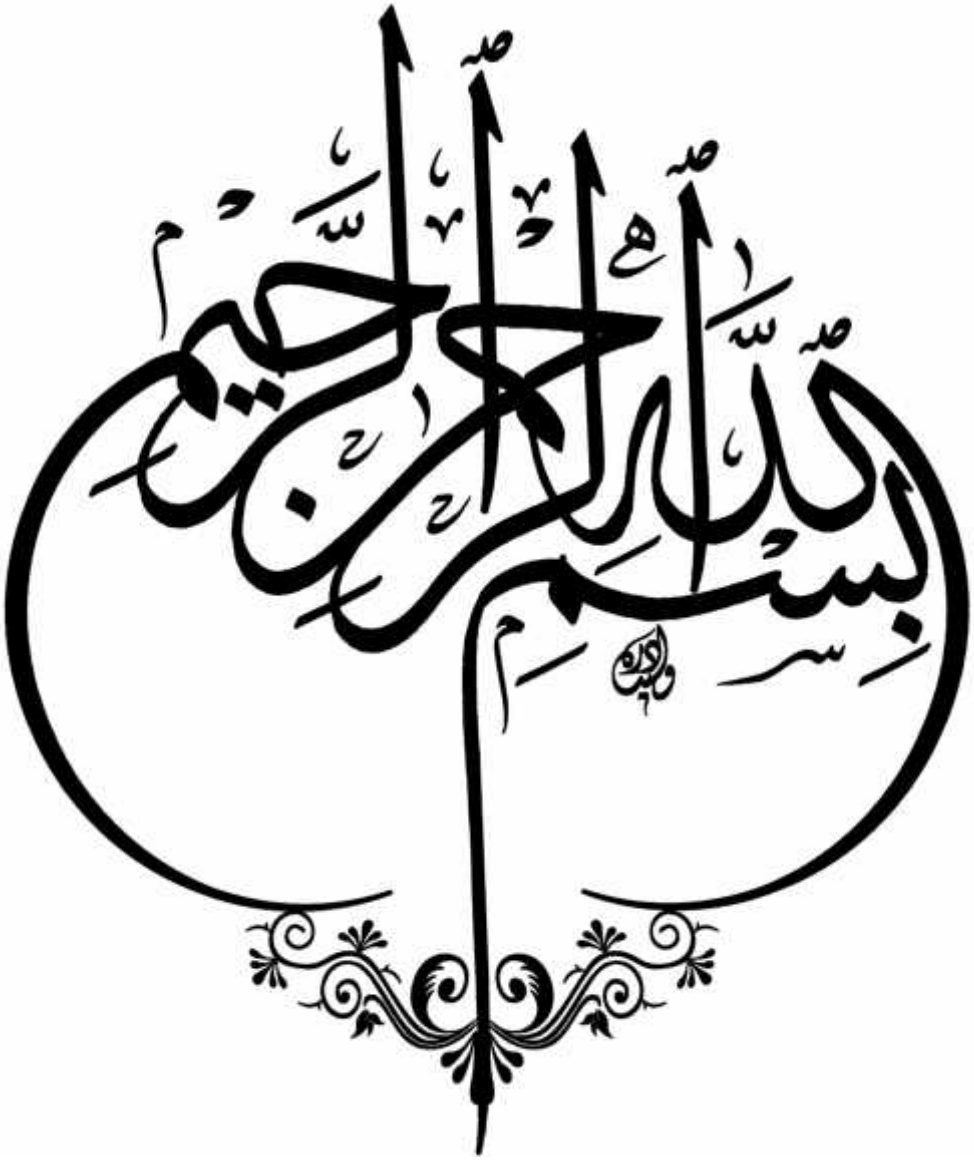
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله تعالى نحمده ونستعينه الذي قدرني ووفقني
في انجاز هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على الرحمة المهداة وحبيبنا المصطفى
"محمد صلى الله عليه وسلم "واجمعنا معه في الفردوس الأعلى
كما نحمده على إلهامي الصبر طيلة مشواري، فكان لي العون منه فنعم المولى
ولا يسعني وأنا أضع بحثي هذا إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان
إلى كل من ساعدني في إعداد هذا العمل خاصة إلى الدكتورة المشرفة "طيب جميلة"
التي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة
ولم تبخل علي بالنصائح والتوجيهات القيمة
وأشكر كذلك أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هاته المذكرة
كما أتوجه بجزيل الشكر إلى كافة أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية
خاصة أساتذة العلوم السياسية والطلبة الكرام
وكما أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد.
وفي الأخير أسأل الله عزوجل أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه ومقبولا عنده وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وأصحابه التابعين له إلى يوم الدين.

إهداء

إلى كل من أضاء بعمله عقل غيره

أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه

فأظهر بسماحته تواضع العلماء

وبرحابته سماحة العارفين

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

"أمي وأبي "حبا وتقديرا

"أختي الوحيدة فتيحة واخوتي جمال، كريم"

إلى جميع الأصدقاء والأقارب والأحباب

خيرة

مقدمة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة أعنف الصراعات السياسية والعسكرية والسبب الرئيسي لكل هاته الصراعات، سواء كان سببا ظاهرا أو خفيا هو النفط. فكل ما يجري في مواضيع الاقتصاد والسياسة يدور حول هاته المادة الحيوية، وفعلا صدق تشرشل السياسي البريطاني عندما قال مقولته الشهيرة والتي لا تزال حتى يومنا هذا "من يملك النفط يملك العالم"، هاته المقولة توصلنا إلى نتيجة منطقية ترسم لنا صورة عن حقيقة الصراع العالمي.

إن ظهور النفط وهب البشرية نمط حياة جديد ووضعها في طريق النمو والتطور والازدهار، فقد أصبحت الأمم تعتمد على النفط وبشكل كبير للغاية في حياتها اليومية، فالنفط أصبح يستخلص أو يشتق منه أكثر من 450 مادة كيميائية تستعمل في تحضير منتجات عديدة تزيد عن 1500 صنف، لهذا أصبح النفط السلعة الاستراتيجية الأكثر استعمال في العالم، والمادة الحيوية الأساسية في الصناعة، فقد أصبح يستعمل حتى في توفير الغذاء، وهو العمود الفقري لمزيج الطاقة في العالم، وأساس لوسائل وأدوات لا تعد ولا تحصى تستخدمها يوميا.

إن تأثير النفط بلغ جميع أوجه النشاط الاقتصادي، وأصبح يؤثر وبشكل رهيب في التجارة الدولية، وهذا ما جعله من أهم المواضع الساخنة في عالمنا المعاصر، سواء كان من الناحية الاقتصادية والسياسية، فبالفعل استطاع النفط بخصائصه الطاقوية الفريدة من نوعها التي يمتلكها أن يسيطر على العالم بأسره، فالنفط أداة محورية تمكننا من تحقيق التقدم التكنولوجي والازدهار الاقتصادي، والتنمية بمختلف أبعادها، حتى أن مصير الشعوب أصبح يقرر وفق معطيات السوق النفطية العالمية، فبين بلدان منتجة للنفط وأخرى مستهلكة له تكون الحرب الاقتصادية.

إن النفط يشكل المصدر الرئيسي للطاقة بالنسبة للدول الصناعية الكبرى، فبدونه تتوقف مصانع هاته الدول، فلقد أصبح النفط بالنسبة للغرب وللولايات المتحدة الامريكية هو الروح أو القلب النابض، لهذا أخذت الدول المستهلكة لهاته المادة الحيوية على العمل على تنسيق سياستها البترولية والطاقوية للحصول على هاته السلعة بطريقة منتظمة، وبأسعار مناسبة مستخدمة في ذلك نفوذها وضغوطها على الدول المنتجة للبترول، وهذا بتطبيق سياسات مختلفة، كإنشائها للوكالة الدولية للطاقة وفي نفس الوقت العمل على إيجاد بديل لهذا المصدر الطاقوي من خلال الأبحاث والدراسات في إطار ما يسمى بالطاقة البديلة أو المتجددة.

أما بالنسبة للاقتصاد الجزائري والذي يلعب فيه قطاع المحروقات دورا مهما للغاية، تساهم فيه صادرات هذا القطاع بأكثر من 90% من إيرادات الدولة الجزائرية من العملة الصعبة، فإيرادات الثروة النفطية تلعب دورا

بارزا في أجور ورواتب العمال، ودعم الاستهلاك العام، ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية... وغيرها، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المتكررة ودعم كل الجهات الاجتماعية كمشاريع السكن والصحة والتعليم المجاني...الخ.

حيث أنه منذ جوان 2014 بدأت أسعار النفط في الانخفاض إلى أن وصلت إلى أقل من 50% حيث طرح هذا التراجع المحسوس لأسعار النفط عدة تخوفات على القدرة المالية للجزائر التي يعتمد اقتصادها على المحروقات وترتبط مداخيلها بعائدات البترول الذي تتراجع أسعاره يوما بعد يوم في السوق العالمية، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ما يدخل الجزائر في أزمة اقتصادية قد تستمر لسنوات.

1-أهمية الموضوع:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية النفط في العالم وتكمن أهميتها باعتبار أسعار النفط من أهم المتغيرات التي تؤثر على الاقتصاد الوطني وإيجاد مصادر اقتصادية بديلة عن النفط في الجزائر، وإضافة إلى ذلك إثراء للبحث العلمي والمكتبة الجامعية.

2-أهداف الموضوع:

تهدف الدراسة إلى:

1/ تحديد العوامل المؤثرة في أسعار النفط.

2/ النمو الاقتصادي للجزائر رهين بتقلبات أسعار النفط.

3/ إظهار مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري.

4/ تحليل تداعيات تقلب أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

3-الإشكالية: بعد الاطلاع على الاطار العام للبحث واهمية القيام به والوقوف على الاهداف المنتظرة منه نصل الى ابراز إشكالية بحثنا والمتمثلة في السؤال الرئيسي **كيف أثرت تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري؟** ولمحاولة الاجابة على الاشكالية ينبغي ان نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. تساؤلات فرعية:

1- ماهية الثروة النفطية وتاريخ نشأتها وتكوينها؟

2- ما هي أنواع النفط وما هي طرق استخراجه؟

3- ما هي العوامل الرئيسية المحددة لأسعار النفط؟

4- ما هي طبيعة الاقتصاد الجزائري؟

5- ما هو أثر تغير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري؟

4-الفرضيات:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختيار مجموعة من الفرضيات والتي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة كالتالي:

1- النمو الاقتصادي في الجزائر رهين بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، فمن دون هاته المادة الحيوية لا يتم تحقيق أي نمو.

2- استقرار الاقتصاد الجزائري مرهون باستقرار أسعار النفط العالمية واستقرار اقتصاديات الدول المتقدمة، فحدوث أي صدمة أو أزمة في أسعار النفط أو اقتصاديات الدول المتقدمة تؤثر على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر مثل الميزانية العامة للدولة، الناتج المحلب، الميزان التجاري.

5-المنهج المستعمل في هذا البحث:

لمعالجة موضوع البحث، سنعتمد على المناهج المستعملة في البحوث العلمية المعروفة، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في تقديم عام للنفط وأهمية في الاقتصاد الجزائري، كما استعملنا المنهج الاحصائي أما في باقي أجزاء البحث فاستعملنا المنهج التحليلي.

6-أسباب اختيار الموضوع (مبررات ذاتية ومبررات موضوعية):

هناك مجموعة من الأسباب أدت إلى اختيار موضوع الدراسة تتمثل أهم الأسباب في:

ذاتية:

- محاولة إضافة مرجع جديد في الموضوع إلى المكتبة الجامعية.
- رغبة شخصية في الدخول إلى البحث في عالم البترول.
- إثراء البحوث والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

موضوعية:

* أهمية البترول في الاقتصاد الوطني يعتمد كله على ما يجنيه هذا القطاع وأن تقلباته تنعكس بالإيجاب والسلب على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

* انهيار أسعار النفط خلال 2014 والتعرف على تداعيات الاقتصاد الوطني الذي يعتمد جزء كبير منه من صادرات المحروقات.

7-صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة ما يلي:

مقدمة

- صعوبة الحصول على المعطيات الخاصة بقطاع النفط في الجزائر.
- التناقص في المعلومات والإحصائيات مما قد يؤثر سلبا على الدراسة.
- قلة المراجع.

8-تقسيم الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من فصلين كالتالي:

- **الفصل الأول:** تم تخصيصه لدراسة أساسيات النفط حيث تطرقنا إلى مفاهيم حول النفط وتاريخ نشأته وأهميته، كما نبرز كيفية تسعير النفط والعوامل المؤثرة فيه.
- **الفصل الثاني:** تطرقنا إلى النفط والاقتصاد الجزائري حيث تحدثنا إلى واقع الاقتصاد الجزائري وكذلك تاريخ اكتشاف النفط في الجزائر، كما أشرنا إلى آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية والبدائل المتاحة لقطاع المحروقات.

الفصل الاول: مقاربة نظرية حول صناعة النفط.

تمهيد:

يعتبر النفط مادة حيوية واساسية للصناعة والتجارة الدولية وله تاثير في كل اوجه النشاط الاقتصادي، ونظرا للأهمية الكبيرة للثروة النفطية فإنها تسمى عند الخبراء (الثروة النقدية الناضبة) واصبحت موضوع نقاش كل المنظمات الدولية والاقليمية والسبب الرئيسي المباشر وغير المباشر في سبب الصراعات الاقليمية والدولية، نجد انه لأسعار النفط عبر الزمن تطورات عديدة، وتحسب اسعار النفط الخام العالمية بالبرميل وتحدد بالدولار ومن خلال هذا الفصل سنتطرق الى مبحثين ، المبحث الاول نحاول معرفة تاريخ النفط وماهيته، اما في المبحث الثاني سنحاول التطرق الى اسعار النفط والى اهم محددات اسعار النفط.

المبحث الاول: ماهية النفط.

باعتبار النفط من اهم الاكتشافات التي توصل اليه الانسان وباعتباره عصب الاقتصاد العالمي والمصدر الاول والاساسي للتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تاريخ النفط ونشأته.

اولا: تاريخ النفط.

تم حفر اول بئر في الصين في القرن الرابع الميلادي او قبل ذلك وكان يتم احراق النفط لتبخير الماء المالح لإنتاج الملح.

وبحلول القرن العاشر، تم استخدام انابيب الخيزران لتوصيل الانابيب لمنابع المياه المالحة.

في القرن الثامن الميلادي كان يتم رصف الطرق الجديدة في بغداد باستخدام القار، الذي كان يتم احضاره من ترشحات النفط في باكو، اذربيجان بإنتاج النفط بطريقة اقتصادية لأول مرة وكان يتم حفر هذه الحقول للحصول على النفط، وتم وصف ذلك بمعرفة الجغرافي ماسودي في القرن العاشر ميلادي، وايضا ماركو بولو في القرن الثالث عشر ميلادي ، الذي وصف النفط الخارج من هذه الابار بقوله انها مثل حمولة مئات السفن.

ويبدا التاريخ الحديث للنفط عام 1853 باكتشاف عملية تقطير النفط، فقد تم تقطير النفط والحصول منه على الكيروسين بمعرفة اجناسي لوكاسفير، وهو عالم بولندي، وكان اول منجم نفط صخري يتم انشائه في بوريكا، وبالقرب من كروسنو في جنوب بولندا. [1]

ثانيا: نشأته وطرق استخراجه.

1)نشأة وتكوين النفط:

لقد عرفه الانسان منذ القدم حوالي 5000 سنة قبل الميلاد واستخدمه في العديد من جوانب حياته وذلك في العديد من مناطق العالم المختلفة كمنطقة فارس بإيران ومنطقة العراق والصين الا انه لم يتمكن من معرفة النفط الا بعد فترات متأخرة وهي فترة العصر الحديث في اواخر القرن التاسع عشر هذه الفترة التي تميزت بازدهار وتطور العلوم والمعارف التي بدأت باستغلال النفط هذه الثروة الحيوية التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي الصناعي. [2]

---

[1] د. مهدي احمد رشيد، جغرافيا النفط، عمان، الاردن، الجنادرية للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص7.

[2] بودربالة بن عمر، جليل عبد المنعم (اثار صدمات اسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر، دراسة تحليلية)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد، ملحقة مغنية، 2015-2016، ص6.

ان اصل النفط وكيفية تكونه في الطبيعة اختلفت وتباينت فيه الكثير من الاراء او النظريات من قبل الجيولوجيين والكيميائيين، حيث ان هذه النظريات المختلفة التي ظهرت لتفسير نشاة النفط لم تستطيع ان توضح الحقائق كما انها لم تسلم من الانتقادات.

1-النظرية العضوية:

تؤكد هذه النظرية ان مادة المصدر الاولية للنفط (البروتويترول)PROTOPETROLEUM هي مادة عضوية تكونت من بقايا بعض الكائنات الحيوانية او النباتية خاصة بقايا الاحياء البحرية الدقيقة التي تكون قد تجمعت مع بقايا الكائنات الحية الاخرى في قاع البحار والمحيطات واختلاطها بالرواسب المعدنية، حيث ان هذه المواد العضوية غنية بالكربون والهيدروجين وهما العنصران الاساسيان في تركيب النفط كما تحتوي على البروفيرين والنتروجين.

هذه المواد العضوية لقد تحولت نتيجة للضغوط الهائلة والارتفاع الكبير لدرجة الحرارة في باطن الارض وبفعل تحركات القشرة الارضية الى صخور سربية سميت بصخور المصدر، حيث انه في ثنايا هذه الصخور الغنية بالبقايا العضوية تحولت الى مواد هيدروكربونية تكون منها النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث ان النفط بفضل الضغط العالي والحرارة التفاعلات الكيميائية يتقطر من الصخور الكربونية الى المناطق الباردة بين الطبقات. [1]

2-النظرية غير العضوية (اللاعضوية):

تعتبر هذه النظرية من اقدم واولى النظريات التي تفسر اصل تكون النفط وكيفية تجمعه، حيث ان هذه النظريات تجمع على ان النفط يتكون في باطن الارض نتيجة للتفاعلات الكيميائية بين العناصر اللاعضوية من خلال تفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون مثلا او عنصر كبريت الحديد مع بخار الماء، حيث نشا من اتحادهما مادة تشبه الاستيلين والتي تتحول الى زيت بفعل العوامل الجيولوجية حسب هذه النظرية فان اماكن تواجد النفط هي مكامن من الصخور النارية ويستشهد انصارها بمكامن النفط الموجودة في المكسيك واليابان. [2]

من اشهر افتراضيات هذه النظرية ما ذكره الكيميائي الروسي (مينديليف) حيث ان تكون الهيدروكربونات ناتج عن تفاعلات كيميائية بين كبريت الحديد المتواجد في باطن الارض مه المياه الجوفية المرشحة تحت الضغط والحرارة، كما انه هناك افتراض بان تفاعل كربونات الكالسيوم المكونة للحجر الجيري مع كبريتيد الهيدروجين الموجود في الغاز الطبيعي من شانه تكوين الميثان.

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضى، اقتصاد النفط، بيروت: دار التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص 15-16.

[2] بودربالة بن عمر، جليل عبد المنعم، مرجع سابق، ص7.

3-النظرية المعدنية:

هذه النظرية ترى بان النفط معدني الاصل تكوينه ناجم عن تعرض بعض الرواسب مع كربيدات الفلزات في باطن الارض مع بخار الماء، حيث يتكون من هذا التفاعل الهيدروكربون غير المشبع (الاستيلين) ان الندرة الشديدة للرواسب الكربيدية تصعب من احتمال ان النفط المستخرج بكميات هائلة لا يزال موجودا في باطن الارض، كما ان النفط لا يوجد في الصخور البركانية وانما يوجد في الصخور الرسوبية فقط. [1]

فلقد عرف الانسان النفط منذ الاف السنين فكان الاقدمون يجمعون النفط المتسرب من الشقوق الارضية، وفي التوراة ذكر ان النبي نوح عليه السلام عندما بنى سفينته دهنها بالقار حتى لا ينفذ الماء اليها كما استخدمت ام سيدنا موسى عليه السلام القار في طلاء الصندوق الذي وضعت فيه النبي قبل القاءه في اليم. [2]

قد اقتصر استخدام البترول اولا في الاضاءة واجراء الطقوس الدينية حيث كان قدماء الهنود يستخدمون الزيت الذي يخرج من الجيوب الارضية، كما استخدم لأغراض الزينة. [3]

كما استخدم النفط في بعض الاغراض الحربية في الدفاع عن المدن المحاصرة من خلال غمس السهام واشعالها قبل قذفها مثلما فعل الرومان في دفاعهم عن القسطنطينية امام المسلمين، واستعمل الملك (بنوخذ نصر) القار في تعبيد طرق مدينة بابل وطلاء الحدائق المعلقة. [4]

يرتبط العصر البترولي من خلال استخدام زيت الحوت في الاضاءة ذي التكلفة المرتفعة مما دفع الى البحث عن مصادر بديلة، وفي عام 1847 نجع "ينج الانجليزي" في تقطير النفط من الفحم كما توصل العلماء الالمان الى اختراع مصباح البرافين وهذا اول حدث في تاريخ الصناعة البترولية. [5]

اول بئر عصري للنفط الخام قام بحفره المهندس الروسي (سيمونوف) عام 1848م شمال شرق باكو، الا ان تاريخ النفط يؤرخ منذ ان وقع (صموئيل كير) على منبع النفط اثناء قيامه بحفر بئر لاستخراج الملح في في ولاية بنسلفانيا الامريكية سنة (1865-1861) حيث باعه كعلاج لأمراض الكوليرا والسل وامراض الكبد، هذا العلاج لفت انتباه (ادوارد دريك) يعمل لدى مجموعة من المستثمرين المغامرين الذين يبحثون عن الثروة، حيث قامت هذه الاخيرة بتسويق النفط بدل زيت الفحم او زيت الحيتان لتكلفته المنخفضة.

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق ص18.

[2] بودربالة بن عمر، جليل عبد المنعم، مرجع سابق، ص4.

[3] سيري محمد ابو العلا، نظرية البترول، مصر، دار الفكر الجامعي ، ط1، 2008، ص421.

[4] فتحي احمد الخولي، اقتصاديات النفط، جدة، دار حافظ للنشر والتوزيع، ط2 ، 1992 ، ص64.

[5] يسرى محمد ابو العلا، مرجع سابق، ص464.

من هنا بدأت اهمية النفط تتضاعف بمرور الزمن واحتل النفط تدريجيا المكانة التي كانت للفحم في الصناعات المختلفة. [1]

كما وقد اجريت العديد من الابحاث والدراسات بالو م أ حول كيفية استخدام النفط لأغراض تجارية وأنشا اول معمل تكرير النفط الخام بمدينة (تبسرج) حيث كانت في بادئ الامر الكميات منخفضة لا تفي بحاجات الاستهلاك نتيجة زيادة الطلب على بيوت الاضاءة والتشحيم.

بعد ما كان النفط يقتصر استخراجه من الابار السطحية توصلت الابحاث الى استخراجه من باطن الارض عام 1859 حيث انه في عام 1860 توصلت الو م أ الى حفر 84 بئرا انتجت حوالي 75 طن من النفط الخام، واخذت صناعة النفط في الانتشار خاصة في اوربا نتيجة الثورة الصناعية وذلك بغية:

-تخفيض حجم النفقات الكلية لاستخراج النفط وذلك بتوفير وسائل النقل مما يترتب عليه زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الارباح.

-زيادة نسبة الاستثمار في مجال الصناعة النفطية.

-ارتفاع الطلب العالمي على النفط نتيجة التقدم الاقتصادي والتوسع الصناعي. [2]

2) طرق استخراج البترول:

ان طرق استخراج الثروة النفطية ليست بالطرق الثابتة بل هي في تطور مستمر يتواكب والتطور العلمي والتكنولوجي الحاصل في العالم، حيث ان عملية استخراج النفط في بداية اكتشافه كانت تتميز بنوع من المغامرة فالمنقبون راحوا يجوبون القارات مشيا على الاقدام او على ظهور الدواب حاملين معهم عدسات مكبرة ومطرقة ودفتر لتدوين الملاحظات، فهم بهذا كانوا يستخدمون وسائل هي غاية في البساطة [3]، وبعد ذلك بدأت عمليات التنقيب والاستخراج للنفط في التطور المستمر فتعددت وتنوعت اساليب البحث والتنقيب واصبحت شيئا فشيئا اكثر دقة ، وسهلت وتيرة الاستخراج بشكل يلبي حاجة العالم من الثروة النفطية.

ويمكننا ان نتكلم الان وبصورة موجزة عن اهم طرق واساليب البحث والتنقيب عن الثروة النفطية والتي تتمثل في:

1)الطريقة الجيولوجية:

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص13-15.

[2] ي محمد ابو العلاء، مرجع سابق، ص404.

[3] كولن كامبيل، يورغ شيندلر، فراوكة ليزينبورغ، فيرنرتيستيل، ترجمة عدنان عباس علي، نهاية البيترول، التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب الكويت، سبتمبر 2004، ص38.

وتهدف الى وضع الخرائط المختلفة على شكل وطبيعة الارض وهذا لتوضيح توزيع الصخور الظاهرة المختبئة في باطن الارض وتنقسم هاته الطريقة بدورها الى ثلاث طرق اخرى وهي:

1-1-طريقة المسطح السطحي:

وتتم بطريقة تقليدية باستعمال الات التصوير والعدسات المكبرة[1]

1-2-طريقة المسح الجوي: وتتم عن طريق الطائرة، اي التصوير من اعلى ، وتعتبر هذه الطريقة هي الاقل تكلفة والاكثر ربحية للوقت حيث انه بواسطتها يمكن اجراء مسح عام لمساحات تشمل كل القطر.

1-3-طريقة المسح الجيولوجي:

وهي طريقة تهدف الى وضع خرائط جيولوجية لطبقات الارض وهذا قصد معرفة نوعية طبقات الارض وعلاقاتها مع بعضها البعض وتوضيح الكسور والالتواءات ...وغيرها داخل الطبقات الارضية وكل هذا قصد تحديد اماكن تواجد الثروة النفطية بشكل دقيق.

2)طريقة المسح الجيوفيزيائية:

هاته الطريقة تعتمد على معرفة الخصائص الجيوفيزيائية لطبقات الارض مثل قوة الجاذبية او درجة المغناطيسية او مدى توصيل طبقات الارض للاهتزازات التي تحدث بصورة اصطناعية وهاته الطريقة بدورها هي الاخرى تنقسم الى ثلاث طرق وهي:

2-1-طريقة المسح المغناطيسي: هاته الطريقة تعتمد على قياس درجة واتجاه المغناطيسية في طبقات الارض، وهذا توضح نوعية تركيب الطبقات الارضية، فالصخور النارية تكون درجة المغناطيسية فيها كبيرة عكس الصخور الرسوبية والتي تقل فيها درجة المعناطيسية او تنعدم كليا.

2-2-طريقة المسح للجاذبية الارضية: بواسطة هاته الطريقة يمكن معرفة قوة الجاذبية الارضية في منطقة ما ومنها تتم معرفة كثافة الصخور الموجودة في باطن الارض ومقدار عمرها الزمني. [2]

2-3-طريقة المسح الزلزالي: يقوم هذا الاسلوب على اساس احداث هزات اصطناعية، بتفجير شحنات من المواد المتفجرة، فيولد الانفجار موجات من الاهتزازات في القشرة الارضية، فتتلقاها وتسجلها اجهزة غاية

---

[1] كولن كامبيل واخرون، مرجع سابق، ص38.

[2] الطيب داودي، وحيد خير الدين (اهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012-2013، ص10.

في الحساسية تسمى "السيزموغراف" او "السيزمومتر" اي مقياس الاهتزازات ، وهذه الاجهزة تثبت بترتيب معين على ابعاد مختلفة من مكان الانفجار، في المنطقة التي يجري فيها الكشف.

ويعتمد هذا الاسلوب على القاعدة المعروفة، وهي ان سرعة سريان موجات الاهتزازات تختلف باختلاف انواع الصخور، فهذه الموجات تنتقل خلال التكوينات الخفيفة والهشة منها، وبقياس سرعة الموجات يمكن معرفة نوع الصخور التي اجتازتها، وتقديرها عمقها.

وهناك اسلوب اخر يستخدم على نطاق واسع، وهو يعتمد على ان موجات الاهتزازات تحدث انعكاسا او صدى عندما تصطدم برواسب صلدة كالحجر الجيري، فيقاس الوقت الذي يستغرقه انتقال الموجات من السطح الى الطبقة العاكسة تحت الارض، ثم الارتداد الى السطح فيمكن معرفة عمق الطبقة العاكسة وتعد طريقة قياس الاهتزازات انفع الاساليب التي توصل اليها العلم للحصول على معلومات مباشرة عن التركيبات الجيولوجية المختفية في باطن الارض، وتعرف هذه الطريقة عادة بالطريقة السيزمية. [1]

3)طريقة المسح الجيوكيميائي:

وتعتمد على معرفة وتحديد الخواص الجيوكيميائية للطبقات الارضية او الصخور المكونة لها عن طريق التصوير الاشعاعي كاستخدام اشعة قاما او باستخدام الاشعاع الذري.

وتعتبر هاته الطريقة من احدث الطرق التي تستخدم للكشف والبحث عن الثروة النفطية على النطاق الدولي. [2]

انه وبعد عملية تحديد اماكن تواجد الثروة النفطية، تأتي مرحلة الاستخراج لهذا المورد الحيوي وهذا عن طريق عملية حفر الابار النفطية فهناك ثلاثة اساليب للحفر بحثا عن الزيت وهي :

أ-طريقة الدق (cable tool)

ب-طريقة الدوران الرحى(rotarydilling)

ج-طريقة الحفر التوربيني

فتتشابه الطريقتان الاولى والثانية في ان كلاهما يحتاج الى برج حفر ومحرك ومستودعات للتخزين ومواسير فوق الارض وطريقة الحفر الاولى هي الاقدم وكانت السائدة خلال القرن التاسع عشر ميلادي، ومازالت مستعملة في بعض المناطق، ولكن يقتصر استعمالها على الاعماق القريبة وعلى التي لا تخترق كثيرا من الطبقات الصلبة وهي ارخص طريقة من طريقة الدوران اذ لا تتطلب تبطين الهزة بمواسير الصلب المرتفعة

[1] د. مهدي احمد رشيد، مرجع سابق، ص 16-17.

[2] محمد احمد الدوري مرجع سابق، ص26.

التكلفة تبطينا كاملا كما هو الحال في طريقة الدوران "الرحى "، وعلى كل فان طريقة الدوران هي الطريقة الشائعة الاستعمال في الوقت الحالي. [1]

3) الحفر التوربيني(turbodrilling)

هذه الطريقة تشبه والى حد كبير طريقة الحفر الدوراني ، ولكن الفرق بينهما انه في طريقة الحفر التوربيني نجد ان عمود الحفر يتكون من مجموعة كثيرة من الانابيب الحديدية المترابطة والتي يصل طولها الى عدة الاف من الاقدام، ولكن لا يدور منها الا الجزء الاخير المتصل بمثقاب الحفر، والذي يتصل بتوربين يدور بسرعة هائلة ، وتتميز هذه الطريقة ايضا بانها لا تحفر بصورة عمودية فقط، بل انها تحفر ايضا بصورة مائلة تصل حتى زاوية ميل 70° درجة.

وتستخدم هاته الطريقة على وجه الخصوص في حفر الابار المائلة في المياه البحرية وفي طبقات الصخور الشديدة الصلابة وتعتبر عمليات حفر الابار النفطية في اليابسة اقل تكلفة من الابار المحفورة في المناطق المغمورة بالمياه. [2]

وخلاصة القول هي ان عملية حفر الابار النفطية تعتبر عملية في غاية التعقيد فهي تتطلب دراسات متخصصة وخبرات تقنية وهندسة معمقة ، ومهارات مالية اضافة الى التكاليف الجد مرتفعة لعملية حفر الابار البترولية.

المطلب الثاني: مفهوم النفط.

ينقسم النفط الى نوعين ، تقليدي وغير تقليدي لكن لا يوجد اتفاق حول الفاصل بين هذين النوعين، حيث يرى بعض الكتاب ان النفط التقليدي يطلق على نواتج عمليتي الاستخراج الاولي والثانوي باستخدام الغمر المائي او دفع الغاز فقط، دون ان يشمل نواتج استخراج النفط المعزز او الزيت الثقيل (المختلف في تعريفه على انه تحت 20 او 17.5 او 15 او 10 درجات حسب معهد النفط الامريكي) ، ورمال القار*، وطفل الزيت والنفط الموجود في مواقع صعبة مثل المنطقة القطبية والمياه العميقة.

وتفضل جهات اخرى مثل هيئة المسح الجيولوجي الامريكية اعتبار الزيوت التقليدية على انها تلك الزيوت الملامسة للماء بزاوية ميل واضحة الحدود، وتتأثر بدرجة كبيرة بقابلية النفط للطفو فوق الماء. [3]

---

[1] د.مهدي احمد رشيد ، مرجع سابق، ص20.

[2] محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص27.

* طفل الزيت: هو بصورة رئيسية صخور المنشا البادنة، أي غير مكتملة التشكل.

[3] مركز الامارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية 2005، مستقبل النفط كمصدر للطاقة، ط1، 2005، ص26-27.

وهي تحدد النفط غير التقليدي بما يسمى بالترسبات غير المستمرة. ويغفل هذا التعريف الجيولوجي عوامل مثل عمق المياه والناحية التنظيمية او الجانب التقني، وفي حالات اخرى نجد ان النفط التقليدي يقتصر معناه على النفط الرخيص. [1]

-ان النفط في الاصل كلمة لاتينية PETROLEUM تتكون من مقطعين PETER وتعني صخر والثابتة OLEUM وتعني الزيت وبذلك فان كلمة PETROLEUM تعني زيت الصخر، ويسمى النفط بالإنجليزية ايضا PETROOIL وهي صحيحة لان تسمية OLEUM باللاتينية تعادل OIL بالإنجليزية. [2]

نجد انه قد تعددت التعاريف والمفاهيم حول هاته المادة الاستراتيجية والتي باكتشافها تغير مجرى حياة البشرية جمعاء، فهناك من وصل به الامر الى اطلاق مصطلح الذهب الاسود على النفط وهذا يرجع الى الاهمية الاقتصادية الكبيرة التي اصبحت تضاهي اهمية الذهب في الاقتصاد العالمي، وبالرجوع الى معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية نجد ان كلمة النفط تعني البترول او زيت البترول. [3]

ان البترول هو عبارة عن مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيمياويا من عنصرين فقط وهما الهيدروجين والكربون، وهو في نفس الوقت مادة مركبة، لان مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها، فالبترول يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة، والتي يمكن ان تتخذ اشكالا عديدة في تركيبها الجزئي، فينتج عنها في كل حالة منتوج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الاخرى. [4]

تدل الكلمة بمعناها الواسع على جميع الترسبات التي تتكون في باطن الارض بصورة صلبة لكان الشائع للكلمة يفسر الترسبات السائلة بينما يطلق على ترسبات الغازية اسم فحم، خليط من الهيدروكربونية التي تكونت من بقايا مواد حيوانية ونباتية ترسبت خلال العصور الجيولوجية القديمة في بحار ومسطحات مائية تعرضت لضغط شديد ولدرجة حرارة عالية مما سعد على نشاط البكتيريا التي ازالت الاوكسجين والازوت من هذه المواد، كما عملت على ارتفاع نسبة الكربوهيدرات مما ادى في النهاية الى تحول هذه المواد الى نفط. [5]

---

[1] مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، نفسه، ص27.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، ط1، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2015، ص15.

[3] احمد شفيق الخطيب، معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية ، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلع، بيروت، الطبعة جديدة، 1990، ص323.

[4] محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص08.

[5] ايهاب عبد الرحمان، مترجم ، الطاقة للجميع، (عثمان مطابع السياسية 2005)، ص303-304.

يتم قياس النفط الخام بوحدة قياس دولية معروفة وهي البرميل الذي يساوي 159 لتر، حيث يتم على اساسه قياس حجم الانتاج وحجم المخزون البترولي. [1]

ونجد (محمد امحمد الدوري) يعرف النفط : بانه مادة سائلة لها رائحة خاصة ومتميزة، ولونها متنوع بين الاسود والاخضر والبني والاصفر...الخ، كما انه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول الخام وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومتجددة بمقدار نسبة ذرات الكربون فكلما زادت هذه النسبة كلما ازدادت كثافة النوعية او ثقله والعكس صحيح[2].

ومما سبق نستخلص ان النفط هو مادة سائلة تتكون من مركبات هيدروكربونيه ولها خصائص مختلفة وذات تركيبات جزئية ومتنوعة. [3]

المطلب الثالث: خصائص النفط واهميته الاقتصادية والاستراتيجية.

اولا: خصائص النفط.

تزداد يوما بعد يوم اهمية النفط كسلعة استراتيجية الدول المنتجة بشكل عام، حيث برهنت التجارب الدولية بان النفط وسيلة مهمة في بلوغ الرخاء الاقتصادي واداة لتحقيق السيادة والوحدة الوطنية لكل دولة ، ولا شك ان النفط هو اداة تساعد على الخروج من الفقر والحرمان حيث يتميز النفط بالخصائص التالية: [4]

1-تركيبه الكيماوي فريد من نوعه، حيث ان الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد هذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا، وقد حاول للإنسان تقليد في هذا المجال لكن التكاليف باهضه جدا.

2-يؤدي الارتفاع نسبة الكبريت في النفط الخام الى تقليل جودته وتخفيض سعره لان احتراقه مع البنزين يؤدي الى تلوث.

3-النفط مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية.

4-يعتبر النفط مصدرا يتناقص بكثافة استعماله.

5-تبلغ المشتقات النفطية حوالي 80000 منتجا.

---

[1] امين بوخيط، زغدود جغلول، انعكاس تراجع اسعار النفط على السياسة العامة في الجزائر، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2015-2016، ص28.

[2] امين بوخيط، زغدود جغلول، انعكاس تراجع اسعار النفط على السياسة العامة في الجزائر، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2015-2016، ص28.

[3] بيطام ريبحة، "اسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر (2000-2014)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص3.

[4] بيطام ريمة، مرجع سابق، ص8.

6-النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر.

7-تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية، بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية.

8-يعتبر النفط صناعة من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية ويحتاج الى رؤوس اموال ضخمة.

-يحظى النفط بأهمية كبيرة على مستوى معظم اقتصاديات دول العالم ليس فقط لكونه سلعة استراتيجية تحظى بأهمية اقتصادية وانما ايضا لأنه يحظى بأهمية ومكانة سياسية وعسكرية واجتماعية. [1]

ثانيا: الاهمية الاقتصادية للنفط:

للثروة النفطية مزايا كثيرة لا تعد ولا تحصى فهو السلعة الاستراتيجية الأكثر استعمالا في العالم في الوقت الراهن، فهي المصدر الاول للطاقة والتي تعتبر العجلة التي تحرك دواليب الاقتصاد العالمي حيث ان علم الاقتصاد الحديث وبرأي العلماء أمثال الديمان وفرانكل اعتبر بان الطاقة اصبحت تشكل عاملا جديدا من عوامل الانتاج الى جانب الارض والعمل وراس المال والتنظيم، فكما لا فائدة من راس المال دون العمل، كذلك ايضا لا فائدة منه دون طاقة، فارتبط بذلك "نمو استهلاك الطاقة بالنمو الاقتصادي فكلما زاد استهلاك دولة في الطاقة دل ذلك على نموها الاقتصادي والاجتماعي. [2]

تكمن اهمية النفط الاقتصادية فيما يلي:

-النفط كمصدر رئيسي للطاقة وذلك للمزايا التي يتمتع بها.

-النفط مادة اولية اساسية في الصناعة: ما يميز النفط كمادة اولية انه لا يمكن استعماله الا بعد اجراء عدة عمليات عليه، والصناعة النفطية في حد ذاتها سواء الاستراتيجية او التحويلية تعتبر نشاطا صناعيا واسعا.

-النفط مصدر للإيرادات المالية: تتضح هذه الاهمية بصفة اكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على النفط.

-النفط اهم سلعة في التبادل التجاري: يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري وتزداد اهميته في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية الخام فيها المصدر الاساسي في ميزات مدفوعاتها، ومن هذه البلدان من يعتمد في تبادله التجاري الخارجي اعتمادا كليا على النفط.

---

[1] مرجع نفسه ص من 9 الى 12.

[2] حافظ برجاس، الصراع الدولي على النمط العربي، بيسات للنشر والتوزيع والاعلام، بيروت لبنان، ط1، 2000، ص74.

-دور النفط في تنشيط الاسواق المالية: توجد بورصات نفطية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية. [1]

ثالثا: الاهمية الاستراتيجية للنفط في العلاقات الدولية:

في الواقع يعتبر النفط مصدرا هاما واساسيا للطاقة ، فقد ثبت استخدامه في عدة مجالات كالصناعة بأنواعها، النقل، الحروب، والطب...الخ.

وبعد الحرب العالمية الثانية اصبح البترول- بعد تراجع مكانة الفحم-الطاقة الاكثر اهمية واستغلال خلال للخمسين سنة الاخيرة، ومع انتشار السيارات في العالم وتطور الصناعات التحويلية منذ 1950، زاد استهلاك النفط اربع مرات مقارنة بما كان عليه، اذ يمثل حاليا نحو 40% من الاستهلاك العالمي للطاقة وفي هذا المقام يعد نفط الاوبك من اجود انواع النفط في العالم بالضافة الى غنى هذه المنطقة بهاته المادة الاستراتيجية ما يعطيها قوة ومكانة على صعيد سوق النفط العالمية. [2]

[1] اوزان حسين، كرفاح اسماء، افاق اسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014دراسة احصائية تنبؤية (1990-2018)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد وبنكي ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2016-2017، ص ص 7-8.

[2] شكاكطة عبد الكريم ، الاهمية الاستراتيجية للطاقة في العلاقات الدولية (دراسة حالة الاوبك 1973-2014)، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، ط1، 2018-1438هـ، عمان ، ص34-35.

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي لأسعار النفط.

عرفت الجزائر تطورا كبيرا فيما يخص الصناعة النفطية من حيث الاكتشافات والقدرة التصديرية، الا ان توفير الموارد المالية اللازمة لتنمية الاقتصاد الوطني يرتبط سعر السلعة المصدر في الاسواق العالمية.

ولذلك فان دراسة السعر البترولي وانواعه والعوامل المحددة في الاسعار النفطية تعتبر ضرورة ملحة في الوقت الراهن ومن خلال هذا المنطلق سوف نتناول في هذا المبحث مفهوم سعر النفط وانواعه والعوامل المؤثرة والمحددة لها وتطور سعر النفط.

المطلب الاول: مفهوم سعر النفط وانواعه والعوامل المحددة له:

في هذا المطلب سنحاول توضيح الصورة مفهوم حول سعر البترول وكيف يتم تسعيره في سوق النفط والمراحل التي مر بها.

اولا: مفهوم سعر النفط:

يعرف السعر النفطي على انه قيمة المادة او السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية، سياسة ، مناخية. [1]

سعر النفط الحقيقي او ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استيعاد ما طرا عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي او التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ اساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الاخرى، ومن هنا يلزم ان ينتسب السعر الحقيقي الى سنة معينة وهي سنة الاساس. [2]

ومنه فان سعر النفط هو القيمة النقدية التي تعطي لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة.

ثانيا: انواع اسعار النفط:

لسعر النفط انواع متعددة وهي: [3]

1)السعر المعلن (الرسمي) ظهر هذا النوع من الاسعار في عام 1880 م في الولايات المتحدة الامريكية بعد الاحتكار المطلق للسوق النفطية دون ان يكون للعرض والطلب دور في ذلك. [4]

2)السعر المتحقق: هو السعر المعلن اي هو عبارة عن تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل وذلك لبعض المشاكل الناجمة عن نوعية النفط كمايلي:

---

[1] محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص194.

[2] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، 2006، ص247.

[3] ادزان حسين، كرفاح اسماء، مرجع سابق، ص14.

[4] سالم عبد الحسن رسن، اقتصديات النفط، ليبيا، دار الكتب الوطنية ، ط1، 1999، ص 190-191.

أ-حسميات الموقع الجغرافي: يخص الدول النفطية التي لا تتمتع بموقع جغرافي يسمح لها بتصدير نفطها الخام مباشرة الى السوق النفطية.

ب-حسميات المحتوى الكبريتي: يكون مقابلا للنفط ذو المحتوى الكبريتي المرتفع ومستوى الشوائب العالي.

ج-حسميات درجة الكثافة: تعطي نسبة عالية لمشتري النفط الثقيل ونسبة اقل لمشتري النفط الحقيقي.

د-حسميات قناة السويس: تخص الدول التي تصدر نفطها للسوق دون المرور على قناة السويس. [1]

3)سعر الاشارة: يأخذ هذا النوع من السعر اتجاهين هما: [2]

-سعر الاشارة هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المحقق اي انه يمثل النقطة الوسطى بين السعرين، ويمكن التوصل الى هذا السعر من خلال الاتفاق ما بين الشركة المنتجة للنفط والدولة المستوردة.

-سعر الاشارة هو متوسط سلة من انواع النفط المتقاربة درجة الكثافة او المتباعدة في الموقع الجغرافي حيث تشكل هذه الاخيرة مؤشرا لتسعير مجموعة من النفوط بحسب قرب او بعد درجة كثافة النقود من نفط الاشارة.*

4)السعر الفوري: هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة انيا او فوريا في السوق البترولية الحرة وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقدا في السوق بين الاطراف العارضة و المشترية بصورة انية. [3]

5)السعر الحقيقي: يمثل القيمة الحقيقية للسعر الاسمي اي هو السعر بعد خصم نسبة التضخم والتغير في القيمة الشرائية للعملات الرئيسية المتداولة. [4]

6)السعر الاسمي: يعني القيمة النقدية للبرميل من النفط الخام معبرا عنه بالدولار الامريكي. [5]

7)الاسعار الآجلة: تتمثل في الاسعار النفطية التي بموجبها يتم بوجبها التعاقد على ان يسلم النفط الخام في فترة مستقبلية محددة. [6]

ثالثا: العوامل المؤثرة في تسعير النفط:

تعد اسعار النفط من اهم الاسعار الدول للسلع التجارية ، حيث تراقب هذه الاسعار جميع دول العالم ومؤسساته الاقتصادية سواء في الدول المنتجة او المستهلكة وبالتالي فان اسعار النفط تحدد وفقا لمجموعة من

---

[1] سالم عبد الحسن رسن، مرجع سابق، ص193.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، مرجع سابق، ص103-104.

* نفط الاشارة: النفط العربي الخفيف، نفط الاوبك، نفط غرب تكساس، نفط برنت، نفط بحر الشمال.

[3] سيد فتحي احمد الخولي،

[4] سيد فتحي احمد الخولي، مرجع سابق، ص103-104.

[5] نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، مرجع سابق، ص104.

[6] مرجع نفسه، ص104.

العناصر الاساسية المكونة للسوق النفطي اي ان السعر يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوة عرض وطلب هذه السلعة وهو ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن.

اولا: العرض والطلب النفطي والاحتياط النفطي[1]

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات ياتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره اذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الاسعار السائدة في السوق وكذلك يتحدد العرض بالامكانيات الانتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين وسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها الى النفط المواجهة استهلاكها المحلي.

ولتصديره وتحقيقها لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية او للاحتفاظ بها لمواجهة لحتياحات المستقبل.

يعرف الاحتياطي النفطي بانه كمي وحجم النفط المخزون في باطن الارض الذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم به الاكتشاف.

والجدير بالذكر ان دول الشرق الاوسط تستحوذ على حوالي 57%من الاحتياطي العالمي المثبت حتى 2025، كما شهد الاحتياطي العالمي تزايدا ملموسا خلال الخمسين سنة الماضية، وذلك نتيجة الاكتشافات الجديدة حيث ارتفعت الاحتياطات من حوالي 644 بليون برميل 1980 الى حوالي 1277 بليون برميل 2005 وقد بلغ 15.1 ترليون برميل سنة 2007 وحوالي 1.16ترليون برميل سنة 2008. [2]

ثانيا:التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية:

من اهم التنظيمات الدولية والعوامل الاقليمية التي لها تاثير في اسعار النفط ما يلي:

حصر المؤتمر البترول من 05 دول : السعودية، العراق، الكويت، فنزويلا[3]، ايران وهدفت هذه المنظمة الى: [4]

-تحقيق الاستقرار في اسعار النفط الخام المصدر الى السوق العالمية.

-تحسين شروط عقود الامتياز بين الحكومات والشركات.

-الاهتمام دوما لمصالح الدولة المنتخبة.

-تقنين الانتاج وايقاف اي تخصيص في الاسعار.

---

[1] بن بوزيان محمد، عبد الحميد لخديمي، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2013/02، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر، ص201.

[2] بن بوزيان محمد، عبد الحميد لخديمي، مرجع سابق، ص201.

[3] ماجد بن عبد الله المنيف، 'منظمة الدول المصدرة للبترول)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد41، سنة 2008، ص71-72.

[4] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص142.

-ايجاد السبل لتحقيق استقرار الاسعار في الاسواق العالمية لغرض انهاء التصلبات الضارة.

2)الوكالة الوطنية للطاقة (IEA) هي هيئة مستقلة تاسست في نوفمبر 1974 ضمن اطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لهدف تنفيذ برنامج الطاقة الدولي. [1]

تمثلت هذه المنظمة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من اعضاء منظمة (OECO) ومقرها بارسين وارتفعت الى 24 دولة، وسعت هذه الوكالة لتحقيق اهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل الدول المستهلكة للطاقة وهي:

-تعزيز وسائل التغلب على انقطاع امداد النفط وتحسينها.

-ارساء السياسات الترشيدية في مجال الطاقة في سياق اممي من خلال تعزيز علاقات التعاون على الدول غير الاعضاء والمنظمات الصناعية.

-تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية وغيرها.

-تكوين خزان من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوما لمواجهة الطوارئ ولغرض التاثير في السوق النفطية.

ثالثا: العوامل الجيوسياسية والازمات النفطية:

لقد كانت للازمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور اساسي في التاثير على اسعار النفط، كما وقد تاثرت اسعار النفط في السوق العالمية بداية من التسعينات الى غاية 2008 بمجموعة من الصدمات: [2]

أ-الازمة النفطية لعام 1973: اطلق عليها اسم تصحيح الاسعار النفطية ، حيث انه في سنة 1973 قررت المنظمة قررت المنظمة زيادة اسعار النفط من جانب واحد لتقفز الزيادة من 3 الى 12 دولار للبرميل الواحد اي ارتفاع الاسعار بنسبة 40%.

ب-الازمة النفطية لعام 1979: ارتفعت الاسعار في هذه المرحلة بشكل مفاجئ ثلاث مرات اثر الحرب العراقية الايرانية من 13 دولار الى 32 دولار للبرميل الواحد خلال اشهر قليلة مما ادى الى انفجار ازمة نفطية ثابتة.

ج-الازمة النفطية لعام 1986: خلال هذه السنة انخفض سعر النفط بشدة حيث انخفضت اسعار النفط الى اقل من 13 دولار للبرميل.

---

[1] عبد القادر سيد احمد، الاوبك ماضيها ، حاضرها وافاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص75.

[2] بن بوزيان محمد، عبد الحميد لخديمي، مرجع سابق، ص188-189.

د-الازمة النفطية لعام 1998: في نهاية التسعينات تعرضت السوق النفطية العالمية لهزة ثانية ادت الى تدهور اسعار النفط الى ادنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل.

هـ-الازمة النفطية لعام 2004: تميز هذا العام بارتفاع متواصل لاسعار النفط لمعظم السنة ووصولها الى مستويات قياسية لم تشهدها الاسعار الاسمية للنفط من قبل، حيث وصل المعدل السنوي لسعر سلة اوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1978. [1]

ن-الازمة النفطية لعام 2014: انهيار الاسعار في هذه السنة مرده الحقيقي هو تخمة السوق الناجمة عن سياسة الانتاج في المملكة العربية، حيث انه كان ينبغي على السعودية ان تلعب دور المنتج المتارجح الذي يخفي كمية انتاجه كلما هبطت الاسعار، الا انها لم تفعل ذلك لان انخفاض الاسعار يضر بمنافستيها الجيوسياسية ايران وروسيا، وبالتالي فان مسؤولية انهيار اسعار النفط في عام 2014 تقع على اجندة سياسية السعودية والجدول ادناه يوضح كمية الانتاج السعودي والامريكي وعلاقته باسعار النفط في الاسواق [2]العالمية من 2008 الى ديسمبر 2014.

	الانتاج الامريكي مليون برميل يوميا	الانتاج السعودي مليون برميل يوميا	سعر خام برنت المعدل السنوي او في نهاية الشهر
2008	5.00	9.26	$96.94
2009	5.35	8.25	$61.74
2010	5.48	8.90	$79.61
2011	5.65	9.46	$111.26
2012	6.50	9.83	$111.63
2013	7.54	9.70	$108.56
جانفي 2014	7.96	9.94	$108.16
افريل 2014	8.22	9.70	$108.63
ماي2014	8.96	9.84	$104.94
اوت2014	8.74	9.74	$101.12

[1] ضياء مجيد الموسوي، ثورة اسعار النفط 2004، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص29.

[2] جمعية رضوان، (تطورات اسعار النفط وتاثيرها على الواردات حالة الجزائر 1970-2004) مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة الجزائر، 2007، ص40.

سبتمبر2014	8.90	9.64	$94.67
اكتوبر 2014	9.05	9.74	$84.17
نوفمبر2014	9.02	9.64	$71.89
ديسمبر2014	/	/	$55.2

انتاج النفط السعودي والامريكي اسعار النفط[1]

المصدر: ادارة معلومات الامريكية

المطلب الثالث: محددات اسعار النفط.

هناك عوامل كثيرة تؤثر في تحديد مستوى الاسعار المستخدمة في تجارة النفط الخام عالميا نوجز الاهم منها ما ياتي:

1-العرض: يعتمد العرض الكمية التي يمكن لمنتج توفيرها سواء كانت هذه الكمية من البترول الخام او المكرر عند سعر محدد وفترة زمنية محددة، ويعتبر العرض البترولي استجابة لمل يطلبه المستهلكون عند الاسعار السائدة في السوق. [2]

2-الطلب: ان الطلب ونمطه على النفط المعروض وتوقعات تطور السوق النفطية يعتبر العامل الاساسي في ارتفاع او انخفاض الاسعار في العالم.

3-الموقع: الموقع الجغرافي لمنافذ التصدير لاي نوع من انواعا النفط الداخلة الى السوق يحدد كلفة النقل من منفذ التصدير الى نقطة الاستلام او الاستهلاك، فكلما قربت منافذ التصدير في الخليج العربي والبحر الابيض المتوسط متميزة بالنسبة للدول المستهلكة الكبرى في جنوب شرق اسيا واروبا ، ولا يخفى بان هذه المواقع قد انقلبت في اوقات الازمات والحروب الى نقمة مصالح تلك الدول كما حصل في الاعوام 1973-1980-1991-2004 مثلا.

4-تكلفة انتاج البترول: ويقصد بها التكلفة المتوسطة ، اي حصة كل برميل من التكلفة الثابتة الناجمة عن استكشاف وتطوير الحقول البترولية الى حين بداية الانتاج ، بالاضافة الى حصة التكليف المتغيرة. [3]

5-مقابل الاستنفاذ: بمعنى ان يضاف الى تكاليف الانتاج مبلغا اضافيا مقابل الاستنفاذ الاحتياطات الحالية للبترول، وجدير بالذكر ان عنصر الاستنفاذ الا انه اذا ما اريد اتخاذ هذا العنصر في حساب الاسعار ، فيجب

---

(1)

(2) حسين عبد الله ، (ازمة النفط الحالية (تدعيماتها ومستقبلها)، مجلة السياسة الدولية، عدد 164، 2006 ص37.

(3) غبشي عبد الرزاق، (اثر تقلبات اسعار النفط على الواردات الجزائرية دراسة حالة (1970-2014))، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر اكاديمي، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، 2015-2016، ص109.

اعتبار احتياطات دول الاوبك ما لو كانت خزانا واحدا ، وذلك لا يقل اهتمام صانعي القرار في السعودية مثلا عن اهتمام الجزائر التي لديها احتياطات متواضعة. [1]

6-التغيرات الموسمية: لها تاثير قليل على اسعار النفط لانها تدخل عادة في حساب الاسعار الا ان التقلبات المناخية غير المتوقعة تؤثر على الاسعار بشكل مباشر والكوارث التي حدثت مؤخرا كاعصار كاترينا بالولايات المتحدة الامريكية والتسونامي في اندونيسيا خير مثال على ذلك.

7-السياسات : لا شك بان لسياسات الحكومات المنتجة والمستعملة للنفط واستراتيجياتها دورا مهما في صياغة اسعار النفط و ان الدول الفاعلة في التاثير القوي على الاسعار هي الدول المنتجة والدول المستهلكة الكبرى اضافة الى سياسة الشركات النفطية الكبرى التي لا تزال تسيطر على الجزء الاكبر من تجارة النفط العالمية[2].

[1] غبشي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص10.

[2] قويدري قوشيح بوجمعة، (انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2008-2009، ص63.

خلاصة الفصل:

لقد تعرضت اسعار النفط منذ اتخاذه عاملا في الدور الاقتصادي والحيوي الى عدة تقلبات وهذا عائد الى التضارب الحاصل بين من لهم عوائد من وارء ذلك، وهذا ماسبب عدة ازمات غ=عبر تاريخ النفط، وام تعرف اسعار النفط فجرا جديدا الا بعد ازمة 1973 التي كانت المحور الرئيسي لازدهار اسعار النفط بعد ما كان تسعيره محتكرا من طرف الشركات النفطية، وهذا ما اعطى الحق للدول المنتجة والمصدرة بالتسعير وفتح افاق جديدة امام هذه الدول وامام سعر النفط.

قلقد تناولنا في هذا الفصل عموميات حول النفط، حيث تطرقنا الى كل الجوانب النظرية للنفظ واسعار النفط ولقد استخلصنا ان النفط مادة استراتيجية تتاثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية، كما يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من السلع البديلة، كما يضفي عليه اهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي، السياسي والعسكري.

تمهيد .

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95% وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية.

المبحث الأول: النفط في الجزائر.

إن الجزائر منذ الاستقلال اعتمدت على الثروة النفطية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية ولقد تعرض اقتصادها لعدة أزمات نظرا لاعتمادها نسبة كبيرة على الاقتصاد الريعي.

مطلب 1: واقع الاقتصاد اجزائري.

خلال فترة من 1962-1991: ورثت الجزائر عن الاستعمار اقتصاد شبه مدمر، حيث اتبعت الجزائر نموذجا للنمو الاشتراكي مع التركيز على الصناعات الثقيلة، فلقد شهد الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة عدة تطورات يمكن استخلاصها فيما يلي:[1]

أولا) الفترة 1962-1965: تميزت هاته الفترة بما يلي:

- تطبيق نظام التسيير الذاتي على القطاع الفلاحي بعد تأميمه.
- إنشاء الشركة الوطنية للنقل وتجارة المحروقات.

-الفترة 1966-1969: وتميزت بما يلي:

وضع الأسس الضرورية لتغطية التنمية الشاملة وإنشاء دولة قوية ومتينة، اتضحت ملامحها في التأميم الذي مس قطاعات المناجم والبنوك وقطاع توزيع مشتقات المحروقات.

-الفترة 1970-1978: تميزت بما يلي:

* تم وقع البنية الأساسية للصناعات القاعدية.

* هيمنة القطاع العمومي وبلوغ معدل الاستثمار في الصناعة نسبة 47% الناتج الداخلي الخام على حساب باقي الصناعات.

ثانيا) الفترة 1980-1991:

[1]-بوبكري رقية، عرباوي نور الدين، مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس LMD في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، 2012-2013، ص26.

بدأ في هذه الفترة ظهور مساوئ التخطيط المركزي في كل مؤسسات الدولة إلا أنه لم يلاحظ تحسن كبير على الإنتاج والإنتاجية كما زادت الواردات الغذائية.

بدأت الجزائر تعرف منذ سنة 1986 الضغوطات المالية الأجنبية بسبب انهيار سعر البترول والمورد الأساسي المعتمد عليه في إيرادات الدولة من العملة الصعبة تمثلت هذه الضغوطات المالية في نمو الديون الخارجية، وزيادة نسبة خدمة الدين إلى الصادرات التي انتقلت في 27% سنة 1980 إلى 35.7% سنة 1988 ووصلت الجزائر بذلك إلى درجة عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية الخارجية.[1]

المطلب 2: لمحة عن النفط في الجزائر وأهميته الاقتصادية.

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95%.

أولا: تاريخ النفط في الجزائر.

يرجع تاريخ اكتشاف النفط في الجزائر إلى بداية القرن العشرين، وأول محاولة للبحث والتنقيب عن النفط بدأت عام 1913، حيث كان أول إقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان، وفي عام 1946 اكتشفت شركة البترول (الصور الفرنسية) أول حقل نفطي في واد قطربي ثم حقل برقة بالغرب من عين صالح عام 1952، وابتداء من هذه السنة بدأت توضع أول الرخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين الشركة الفرنسية-الجزائرية والشركة الوطنية للبحث واستغلال النفط في الجزائر.

أما تاريخ إنتاج النفط في الجزائر، والذي يمكن اعتباره تاريخ النفط الفعلي للجزائر، فلم يكن سوى في 1956، حيث تم اكتشاف أول حقل نفطي في الصحراء الجزائرية هو حقل حسابي مسعود وذلك في جوان 1956 ثم توالت الاكتشافات، وبدأ الإنتاج والتصدير والذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958، إلى 20.7 مليون طن سنة 1969.[2]

ويقدر إنتاج الجزائر 1216 برميل يوميا لسنة 2012 وتتبع الجزائر حاليا سياسة نفطية حادة تسعى إلى زيادة الإنتاج والتصدير وضمان حصتها في الأسواق العالمية وخاصة السوق الأوروبية والأمريكية.[3]

---

[1]-بوبكري رقية، عرباوي نور اليقين، مرجع سابق، ص26-27.

[2]-عبد العزيز وطيان، الاقتصاد الجزائرية ماضيه وحاضره 1830-1985، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر 1992، ص52.

[3]-أوزان حسين، كرفاح، آفاق أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014، دراسة تنبؤية (1990-2018)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2016-2017، ص19.

الجدول رقم (1) يمثل اكتشاف النفط في عدد من دول العالم النفطية العربية منها والأجنبية:[1]

البلدان	التواريخ
الولايات المتحدة الأمريكية	1859
مملكة رومانيا	1857
كندا	1858
القوقاز (القيصرية)	1873
البيرو	1869
إيران	1908
مصر	1911
العراق	1937
الكويت	1983
المغرب	1943
الجزائر	1956
ليبيا	1959

ثانيا: التطور التاريخي لقطاع المحروقات.

1- الجزائر ما قبل النفط (1962-1971):

بالرغم من استقلال الجزائر سنة 1962 إلا أنها بقيت في تبعته خارجية لفرنسا، حيث كانت هذه الأخيرة تسيطر على الصحراء الجزائرية، يعني بذلك أن الحقول البترولية كانت مشغلة من طرف الشركات الأجنبية مثل "شركة ريبال وكريبسي"، حيث كانت هذه الشركات العامة في صناعة البترول الجزائري تخضع لأحكام تعديل قانون التعدين الفرنسي، والذي لم تكن أحكامه تتضمن تسهيلات كافية في ميدان الاستكشاف البترولي فأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل السيطرة هو إنشاء للشركة الوطنية وتسويق المحروقات سوناطراك في

[1]-علماوي عمر، سعداوي شرف الدين، أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد الوطني (حالة الوفرة المالية في الجزائر من 1990 إلى 2012)، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ليسانس أكاديمي، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013، ص4.

31-12-1963 والتي ساعدت على تشجيع قطاع المحروقات، فقد ارتفع رأسمالها من 40 مليون دج إلى 400 مليون دج.[1]

أما عام 1968 قامت الجزائر بتأميم جميع الشركات البتروكيمياوية إضافة إلى تأميم قطاعات أخرى، مما أعطى دفعا قويا لتأميم قطاع المحروقات خاصة بانضمامها في 22-06-1968 إلى منظمة الأقطار المصدرة للبترول في المؤتمر الثامن عشر مع بداية عام 1969، طالبت الجزائر بإعادة النظر في السعر المرجعي المحدد 1965، والتي تم فيها اعتبار البترول الليبي كمرجع لتحديد سعر البترول الجزائري، إلا أن المفاوضات باءت بالفشل، مما استوجب على الجزائر تحديد السعر الضريبي للبترول الجزائري بـ 2.85 دولار للبرميل.

إن هذا الإجراء قوبل بالرفض من الجانب الفرنسي فتدخل الطرفان مرة أخرى في مفاوضات جديدة في 28 أوت 1970 لكن باءت بالفشل مرة أخرى وذلك بسبب اختلاف أهداف الطرفين ونتج عن هذا الفشل انسحاب فرنسا من المفاوضات، وفي 24 فيفري 1971 تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الراحل هواري بومدين الذي صرح قائلا: "ابتداء من اليوم يجب أن نأخذ 51% من الشركات البترولية الفرنسية فمن هذا التاريخ أصبح لسوناطراك الحق في:

- 30% من الإنتاج وأكثر من 50% من التكرير.
- 100% من الصناعة البتروكيمياوية، ومجموع التوزيع.
- تأميم حقول الغاز.

*كما قدمت الجزائر مقابل هذه القرارات الضمانات التالية:

- تمويل السوق الفرنسي بالبترول الجزائري مضمونا بسعر السوق.
- تقديم تعويضات الشركات الأجنبية نقدا باستثناء شركة "جيتي" فيدفع لها التعويض بالنفط الخام.[2]

2- تطور قطاع المحروقات في الفترة (1971-2012):

تنطلق هذه الفترة مع بداية تنفيذ المخطط الرباعي (1970-1973) حيث تميزت بثروة تنموية حاسمة.

أما سنة 1973 فشهدت اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية مما دفع OPEC إلى تخفيض تدريجي لإنتاجها البترولي والذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار البترول الخام، كما أن هذه الفترة تميزت بارتفاع العوائد لقطاع المحروقات نظرا لارتفاع الأسعار، الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات هامة كانت تعتبر الحل الأمثل

[1]-علماوي عمر، سعداوي شرف الدين، مرجع سابق، ص10-11.

[2]-عبد العزيز وطيان، مرجع سابق، ص151.

لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة وهذا ما أكسب هذا القطاع أهمية كبرى في تحديد استراتيجية التنمية في الجزائر.

أما في الثمانينات فقد فرضت السوق البترولية العالمية على الجزائر سياسة تتعلق بالبترول الخام والغاز الطبيعي وهذا راجع لضعف مخططات الخماسي الأول.

لكن فترة 1986-1989 فقد شهدت أحداث اقتصادية صعبة والمتمثلة في الصدمة البترولية الأولى التي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد.

أما عن فترة (2000-2012) فقد كان نشاط المحروقات مكثف وذلك في مختلف الميادين (البحث، التنقيب) إضافة إلى إنجاز المشاريع مثل مصفاة تكرير.[1]

ثالثا: السياسة النفطية في الجزائر.

في هذا الفرع سنحاول التطرق لجملة من التوجهات العامة لسياسة قطاع المحروقات في بلادنا من خلال الدور الذي يلعبه في الاقتصاد الوطني، كما سنتعرف على مرتكزات القطاع من أجل المحافظة على البيئة وكذلك التعاون الدولي والإقليمي في مجال الطاقة.[2]

1- رهانات قطاع المحروقات:

يلعب قطاع المحروقات دورا رئيسا في التنمية ويعتبر الأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد الوطني، حيث تساهم المحروقات بحوالي 61% من الإنتاج المحلي وبأكثر من 11% في الميزانية العامة من خلال الجباية البترولية، كما يشكل نحو 47% من عائدات الصادرات، إن الدور الهام الذي يحظى به هذا القطاع ولا يزال في استراتيجية التنمية الوطنية الشاملة مكن من وضع ورسم سياسة وطنية لقطاع المحروقات ترتكز على 4 محاور رئيسية هي:

- تطوير صادرات المحروقات بغية تدعيم المشاريع التنموية.
- المساهمة في بناء نسيج صناعي متكامل ومتنوع.
- الاستخدام العقلاني للطاقة.
- التعاون الدولي في مجال الطاقة.

[1]-علماوي عمر، سعداوي شرف الدين، مرجع سابق، ص11-12.

[2]-عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النصر الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2014/2013، ص97.

2- السياسة المنتهجة في قطاع المحروقات للحفاظ على البيئة:

إن لنشاطات قطاع المحروقات تأثيرات سلبية مباشرة على البيئة والصحة فقد تم اتخاذ إجراءات من أجل الإنقاص من حدة التأثيرات شملت:

- ترقية وتطوير استعمال الطاقات الأقل تلوثا.
- إنتاج الطاقة الكهربائية نسبة 49% من الغاز الطبيعي وتوجيهه للاستعمالات المتخصصة.
- تطوير تقنيات حجز وتخزين ثاني أكسيد الكربون من خلال عملية إعادة حقنه في حقل عين صالح.

3- التعاون الإقليمي والدولي:

ترتكز استراتيجية الجزائر في مجال التعاون الدولي على اعتبارين هما: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني والواجبات المالية والتكنولوجية المرتبطة بتطوره، وكذلك التحولات الدولية في السنوات الأخيرة، في ظل تشكيل مجموعات إقليمية فضلا عن الاهتمامات البيئية وعولمة الاقتصاد حيث يلعب البترول دورا بارزا في تكوين علاقات أساسها توافق وتقارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين.[1]

نظرا للدور الكبير للبترول وقطاع المحروقات كان لابد أن يصاحب ذلك من خاصة الاستثمارات الموجهة لها القطاع، حيث قامت الحكومة الجزائرية بإبرام العديد من الاتفاقيات وإنجاز العديد من المشاريع كمشروع مصفاة أدرار سنة 2004 بطاقة إنتاجية تصل 600 ألف طن سنويا من البترول ومشروع هيليوم سكيكدة بدءا من جوان 2005، كما يقدر أن يتم استثمار نحو 80 مليار دولار خلال الفترة 2015-2019 لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى 225 مليون طن.[2]

والمخطط التالي يوضح نسبة قطاع المحروقات من مجموع الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1970-2014:

[1]-أوزان حسين، كرفاح أسماء، مرجع سابق، ص20-21.

[2]-بوريش أحمد، تداعيات وانعكاسات انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية الفطرية وتأمين الحاجيات الدولية، جامعة سطيف، 07-08 أفريل 2015، ص7.

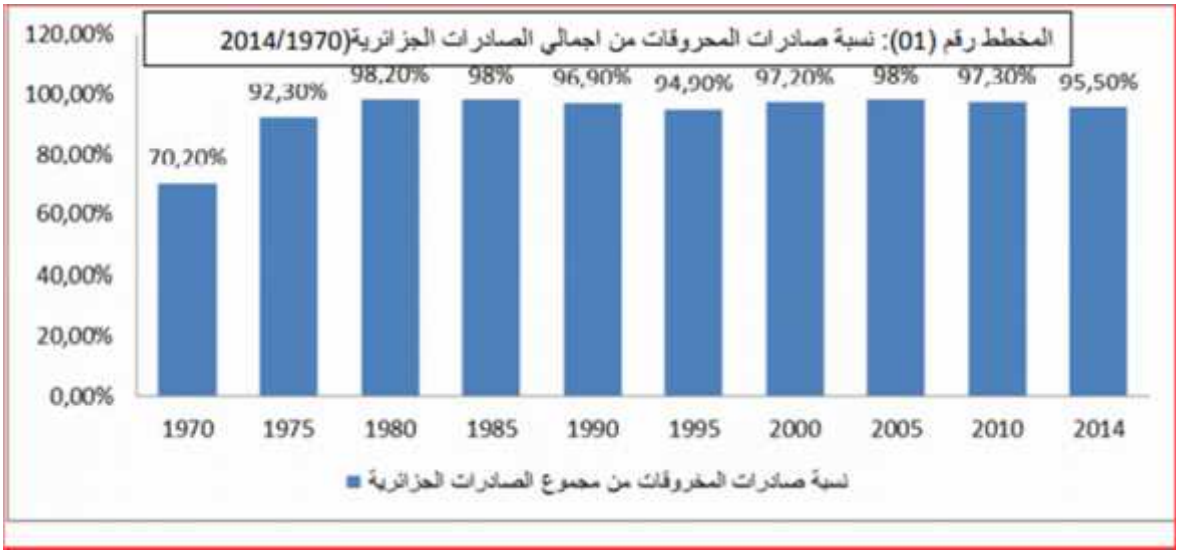

بين المخطط رقم 1 النسبة الكبيرة التي يساهم بها البترول والمحروقات بشكل عام في إجمالي الصادرات الجزائرية، حيث تتراوح هذه النسبة ما بين 98% خلال مرحلة الثمانينات هذا رغم أزمة انهيار أسعار البترول أواخر تلك المرحلة (1986) وما نتج عنها من أضرار بليغة لحقت بالاقتصاد الجزائري، ورغم الجهود المبذولة لتحقيق هدف تقليل التبعية لقطاع المحروقات إلا أن هذا القطاع ظل يحتل نسبة تتراوح بين 97% و95% من إجمالي الصادرات الجزائرية على مدى السنوات الأخيرة منذ سنة 2000.

وتساهم أموال الريع البترولي بقدر كبير جدا من الناتج الإجمالي الجزائري خصوصا بعد سنة 2010 وذلك راجع للتحسن الكبير الذي شهدته أسعار البترول، كما تلعب دور غير مباشر في دعم الأجور وتمويل الاستهلاك ودعم مختلف قطاعات الاقتصاد بمختلف أنواعها.

رابعا: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري.

تكمن أهمية النفط الاقتصادية في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة بحيث أنه سلعة استراتيجية لها خطواتها وقت السلم والحرب على السواء فهو أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدولة، وعليه تستند قوة الدولة ومن خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها.[1]

[1]-عبد اللطيف بن اشنهو، الجزائر اليوم بلا ناجح، بدون طبعة، ص40.

وتكمن أهميته أيضا في حقيقتين:

أولها كونه مصدر الطاقة ويحظى بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة تتمثل في درجة الاحتراق العالمي وارتفاع معامله الحراري ونظافة استخدامه، وسهولة نقله وتخزينه وانخفاض تكاليف إنتاجه إلى ما يتيحه من مزايا أخرى.[1]

وثانيهما لأنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات البتروكيمياوية، وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساسا على النفط في صناعة زيوت التشحيم والورق والمطاط... إلى جانب بعض الصناعات الغذائية أيضا.

بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات إذ أنه حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي، والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكون أكثر من 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز، كما أنه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمال، وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة.[2]

-عواقب اعتماد الاقتصاد الجزائري على البترول:

رغم كل الجهود التي بذلتها الجزائر للخروج من دائرة الاقتصاديات الريعية إلا أن البترول ظل يشكل المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه لتلبية حاجياتها، الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري مرهونا بتقلبات أسعار البترول وأزماته.

ورغم تعدد التقلبات التي تشهدها أسعار البترول إلا أن أهم أزمة شهدتها هذه المادة وكان لها أثر كبير على الاقتصاد الجزائري هي أزمة 1986، والتي كان لها أثر كبير أدى إلى تحولات اقتصادية نتيجة العجز الذي شهدته الميزانية العامة الذي لم تقتصر آثاره على الجانب الاقتصادي والمتمثلة في اللجوء إلى المديونية إثر الأزمة العالمية التي ضربت الأسواق النفطية 1986 وانهيار سعر البرميل الواحد ووصوله أقل 13 دولار للبرميل، مما أدى إلى انخفاض العوائد النفطية للجزائر بصورة كبيرة وخسارتها ما يقارب مبلغ قدره 500 مليون، أما ميزان المدفوعات فقد تسجل هو الآخر عجزا قدره 15 مليار دج.[3] وبعد التعاطي الطفيف الذي شهدته الأسواق

[1]-علماوي عمر، سعداوي شرف الدين، مرجع سابق، ص13.

[2]-أوزان حسين، كرفاح أسماء، مرجع سابق، ص20.

[3]-هاشم جمال، السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1988، ص4.

العالمية، عاودت بوادر الأزمة بالظهور مطلع سنة 1998 حيث انخفضت الأسعار إلى ما دون 13 دولار للبرميل، مما أدى إلى حدوث كبير في الإيرادات العامة يقدر بـ 2.871 مليون دولار، حيث سجلت الميزانية العامة قدرا بـ 1.849 مليون دولار.[1]

وأدى الاعتماد الكبير على المحروقات إلى استنزاف هذه الثروة غير المتجددة ويبرز هذا من خلال المنحنى رقم (01) والذي يمثل تطورات إنتاج النفط بشكل عام في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

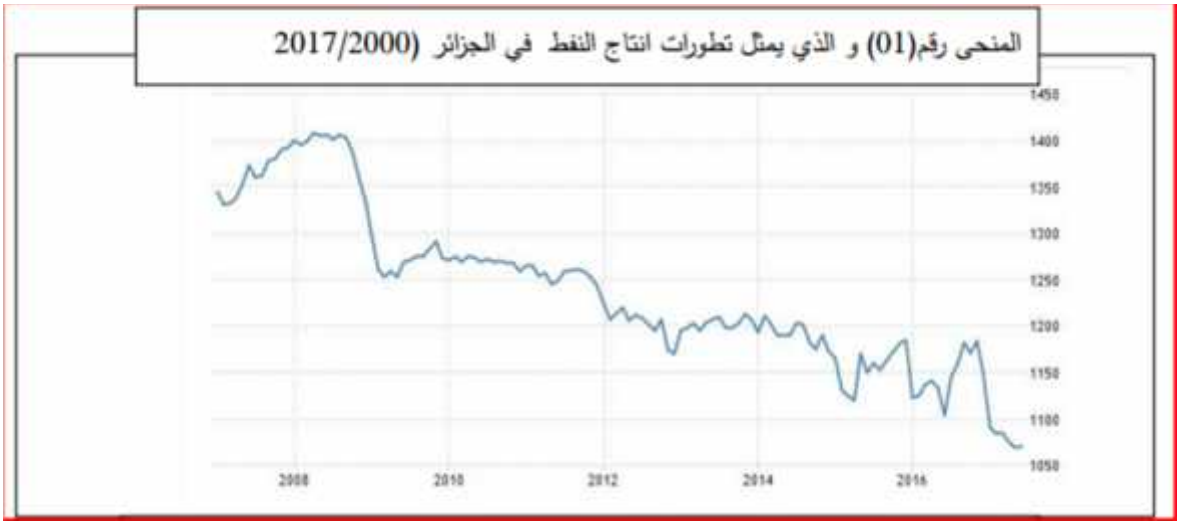

المطلب الثالث: الأزمات النفطية في الجزائر منذ سنة 2014.

أولا: الأزمة النفطية عام 2014.

عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014، بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتضاءل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، وإلى توازنات إقليمية وجيوسياسية.

وفي ظل استمرار انهيار أسعار البترول بنسبة تفوق 50% منذ جوان الفارط لـ 2014 شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد أدت إلى التخوف من المخاطر التي يمكن أن تهز الاقتصاد الوطني ومن التداعيات

[1]–سفيان بوقطاية، عبد الوهاب بن زاير، أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، العدد 6، جوان 2018، ص354.

الوخيمة للانهيار المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.[1]

ثانيا–أسباب انخفاض أسعار النفط في الجزائر لسنة 2014:

هناك مجموعة من العوامل التي فرضت ضغوطا خافضة لأسعار النفط وهذه العوامل تعد عالمية أثرت بطبيعة الحال على النفط الجزائري وأهمها:

1- **ظهور إنتاج النفط الصخري:** فقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 2.4 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، مما ساهم في حدوث تخمه من المعروض العالمي.

2- **التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك):** لقد شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار. فقد فاجأت المنظمة في اجتماعها الأخير الجميع باتخاذ قرار بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار.

3- **تراجع الطلب العالمي وخاصة في الأسواق الصاعدة:** كالصين التي تستهلك لوحدها حوالي ثلثي الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول.

4- **الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية:** خاصة في ظل الاستعاضة عنه ببدائل أخرى.

5- **ارتفاع الصرف:** وتعتبر ارتفاع سعر الدولار أيضا من أسباب ضعف الطلب على النفط، ذلك أن برميل النفط مقوم بالدولار مما يجعل سعره أعلى لمستخدمي العملات الأخرى.[2]

ثالثا: الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط:

نظرا لتبعية الاقتصاد الوطني إلى قطاع النفط تبقى الجزائر أكبر دولة متضررة من تقلبات أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، فقد خلف انخفاض أسعار البترول آثار بارزة على الجانب الاقتصادي في الجزائر ويمكن معرفة ذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التي تتمثل أهمها فيما يلي:

[1]–مريم شطيبي محمود، مداخلة تحت عنوان انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ضمن المحور الثاني، التداعيات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري، مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول أزمة أسواق السوق وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، شكلية الشريعة والاقتصاد جامعة الأمير عبد القادر، 14 ماي 2015، ص05.

[2]–أوران حسين، كرفاح أسماء، مرجع سابق، ص22–23.

1. الميزان التجاري:

سجلت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 فائضا تجاريا قدره 5.39 مليار دولار مقابل 6.6 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية مسجلا بذلك تراجع قدره 18% حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية منذ شهر جوان إلى غاية سبتمبر 2014 نحو 49.23 مليار دولار مقابل 48.53 مليار دولار خلال نفس الفترة منذ سنة 2013، أما بالنسبة للواردات فقد بلغت قيمتها 43.83 مليار دولار، مقابل 41.93 مليار دولار من نفس الفترة، مما يعني ارتفاعا قدره 4.55 حسب أرقام المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية.

2. ميزان المدفوعات:

أثر التراجع المستمر لأسعار النفط على قدرة الجزائر المالية على مقاومة الصدمات والمتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات في الأجل القصير، إلا أن هذه القدرة على مقاومة الصدمات قد تتآكل بسرعة لو بقيت أسعار البرميل على مستويات منخفضة.

فعندما انخفض سعر البترول إلى 70 دولار للبرميل الواحد سجل إجمالي ميزان المدفوعات عجزا خلال السداسي الأول من سنة 2014 قدر بـ 1.32 مليار دولار مقابل فائض قدره بـ 0.88 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق ونتيجة لذلك تقلصت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة إلى 193 مليار دولار في نهاية جوان 2014، بعد أن بلغ في نهاية 2013 حوالي 194 مليار دولار قبل أن تنخفض مرة أخرى إلى 185 مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر فتكون الجزائر بذلك قد خسرت 8 مليار دولار من احتياطات صرفها خلال سنة بسبب أزمة البترول.

وتشير التوقعات إلى استمرار تراجع احتياطات البلاد من النقد الأجنبي إلى 172.6 مليار دولار بنهاية عام 2015 ما يعادل 28 شهرا من الواردات مقارنة مع 193 مليار دولار نهاية النصف الأول من عام 2014 التي كانت تعادل 40 شهرا من الواردات.

3. الناتج الداخلي الخام:

إن الانكماش في الواردات سيمتد إلى الناتج الداخلي الخام، والذي سينخفض إلى 208 مليار دولار لسنة 2015، مقارنة مع حوالي 211 مليار دولار كان متوقعا عام 2014 على أساس نمو سنوي في حدود

4%مما يعني انخفاض معدل نمو الاقتصاد الجزائري حيث أنه لن يتجاوز 3.9% عام 2015 مقارنة مع 4.5 لعام 2014، نظرا لاستمرار الهشاشة في النمو وعجز السلطات في التنويع في مجال الاقتصاد.[1]

رابعا: الإجراءات اللازمة للتصدي لصدمة انهيار النفط سنة 2014.

لمواجهة هذه الصدمة اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط أوضاع المالية العامة وتحييد أثر الصدمة على النمو الاقتصادي شملت ما يلي:

1) كخط دفاع أول استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو.
2) سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري. فعلى سبيل المثال قام بنك الجزائر بالسماح للدينار بالانخفاض بـ 25% مقابل الدولار الأمريكي وبـ 6.7% مقابل اليورو وخلال عام 2015، والغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطات الدولية.
3) اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016-2017 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق أو خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8%، كما انخفض تصدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3% وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%.

وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع ترامواي ومستشفيات) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والاسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016-2017 رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسوم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت.[2]

[1]-مريم شطيبي محمود، مرجع سابق، ص5-6-7.

[2]-أوزان حسين، كرفاح أسماء، مرجع سابق، ص25.

المبحث الثاني: أثر صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادي الكلية في الاقتصاد الجزائري.

لقد لعبت أسعار النفط دورا بارزا في تسهيل أو إعاقة عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على مورد ناضب، حيث أنه منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لا تزال الجزائر تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية في كافة المجالات وذلك بتوافر مجموعة من الشروط بالإضافة إلى تحقيق مستوى معين من الاستقرار لمختلف المؤشرات الاقتصادية سواء كانت داخلية أم خارجية.[1]

هذا الشكل يمثل تطورات أسعار النفط في الفترة (2000-2018) سعر النفط.

[1]- بودربالة بن عمر، جليل عبد المنعم، آثار صدمات النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حالة الجزائر (دراسة تحليلية)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-20116، ص86.

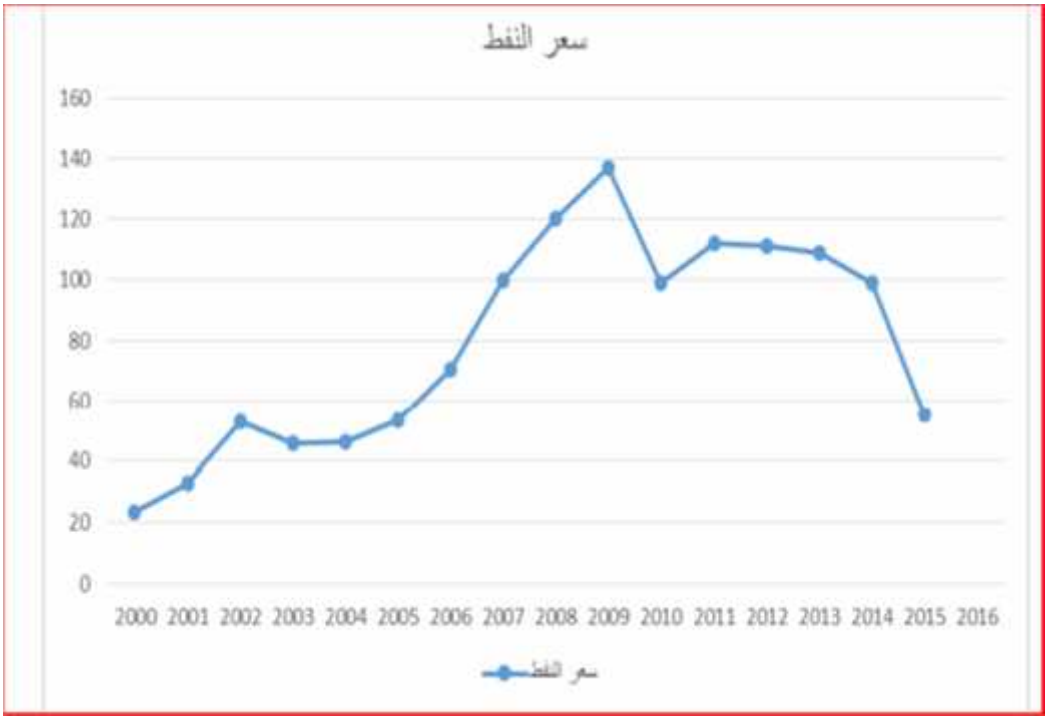

الشكل رقم (3)يمثل تطورات اسعار النفط في الفترة 2000-2015

المطلب الاول: أثر تغير أسعار النفط على مؤشرات التوازن الداخلي.

أولا: أثر تغير أسعار النفط على الناتج المحلي الحقيقي.

يعكس الناتج المحلي الحقيقي تطور الجهاز الانتاجي المحلي في الجزائر من خلال قيمة السلع والخدمات التي قد تم انتاجها محليا بواسطة مختلف وسائل الانتاج.

الشكل 1: تطور الناتج المحلي في الجزائر للفترة (2000-2018).

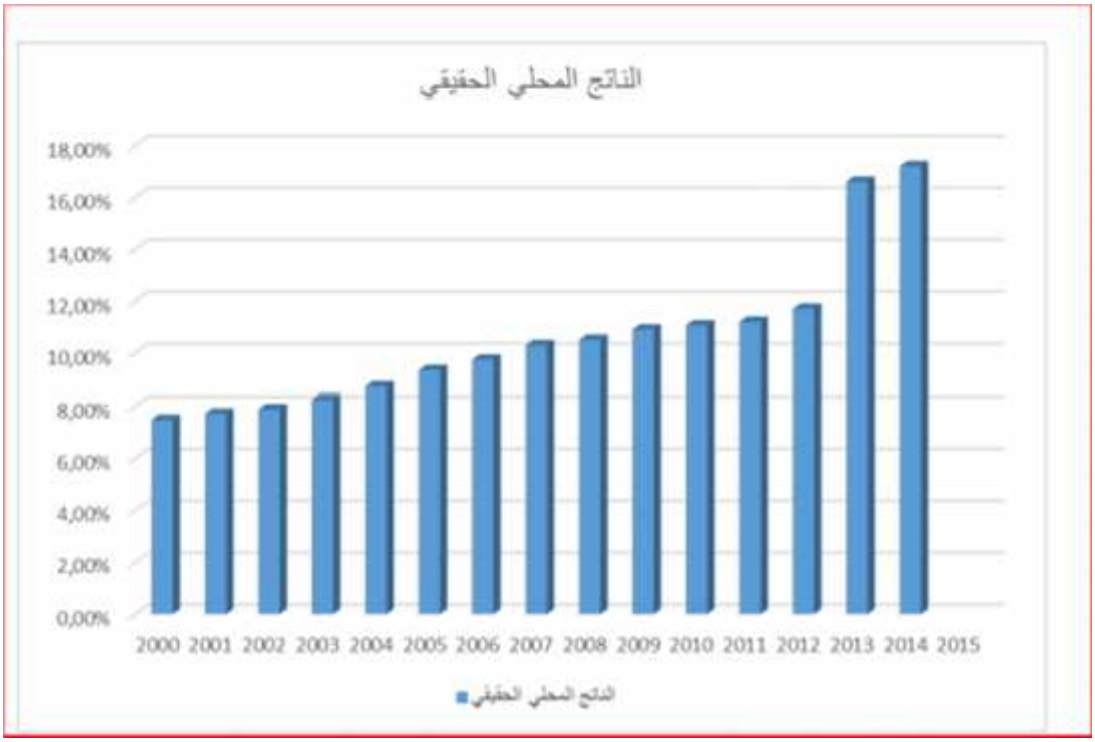

الشكل رقم4 يمثل تطور الناتج المحلي في الجزائر في الفترة 2000-2015

-من خلال الشكل البياني يتضح بأنه في بداية سنة 2000 حتى سنة 2009 مع ارتفاع أسعار النفط أدت إلى ارتفاع الناتج المحلي الحقيقي وفي سنة 2010 انخفضت أسعار النفط، ولكن قيمة الناتج المحلي بقيت مرتفعة، كذلك سنة 2014 شهدت انخفاض لأسعار النفط، ولكن قيمة الناتج المحلي بلغت ذروتها حيث وصلت 17.2% وهذا بعكس بأن قيمة الناتج المحلي في الجزائر لا تتأثر بسعر النفط وإنما بتغيرات مؤشرات أخرى والذي ينتج من خلال زيادة عرض النقود، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ثانيا: أثر تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة.

تعتبر الايرادات النفطية مصدر مهم تعتمد عليه الموازنة العامة للدولة ويتجلى هذا من خلال النسب التي تساهم بها الجباية البترولية حيث أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط في الاسواق العالمية، فترتفع بارتفاع الاسعار وتنخفض بانخفاضها.

فأسعار النفط تلعب دورا أساسيا في تحديد توازن الميزانية العامة للجزائر، خاصة مع انخفاض أسعار النفط أو آخر 2014 و2015 وبذلك فإن استقرار الموازنة العامة للجزائر يبقى مرهون لأسعار النفط في الاسواق العالمية وذلك ناتج لاعتماد الجزائر على مورد واحد وهو النفط والغاز الطبيعي.

ثالثا: أثر تغيرات أسعار النفط على معدل البطالة.

تعتبر ظاهرة البطالة من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار المجتمع وتزعزع أمنه، والجزائر كغيرها من البلدان يؤرقها هذا المشكل.

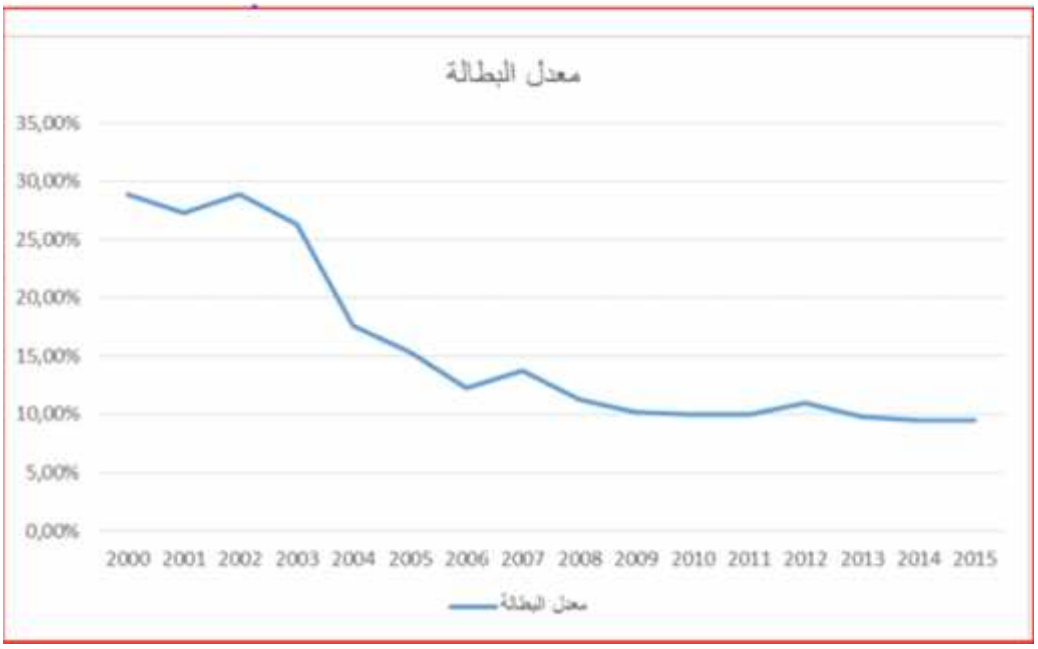

يمثل الشكل رقم05:تطور معدل البطالة في الجزائر خلال (2015-2000) معدل البطالة.

من خلال هذا الشكل يظهر أنه في سنة 2000 نسبة البطالة كانت مرتفعة جدا في حدود 28.89% ثم في سنة 2005 انخفضت قليلا لتصل إلى 13.5% أما في سنة 2010 فنلاحظ تراجع قياسي لمستويات البطالة حيث وصلت إلى 10% ثم إلى 9.5% في سنة 2014، وذلك نتيجة لتطبيق عدة اجراءات بالإضافة إلى البرامج التي أقرتها الحكومة، كما أن الجزائر قامت خلال هذه الفترة قامت بتطبيق سياسته اتفاقية تمثلت في:

- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية.
- عقود ما قبل التشغيل.

-كل هذه البرامج قامت بتحضير الطلب على اليد العاملة في مختلف القطاعات، ونلاحظ كذلك من خلال الشكل السابق ارتفاع طفيف في معدل البطالة سنة 2015 حيث وصلت إلى 11.2% وذلك راجع إلى انخفاض أسعار النفط أواخر 2014.[1]

المطلب الثاني: أثر تغيرات أسعار النفط على مؤشرات التوازن الخارجي.

أولا: أثر تغيرات أسعار النفط على معدل الاستثمار الأجنبي المباشر.

مع مطلع سنة 2000 قامت الجزائر بعدة اصلاحات اقتصادية من أجل استقطاب الاستثمار الاجنبي من جهة ولتعزيز سبل الاستثمار المحلي من جهة أخرى.

السنة	2000	2002	2006	2008	2010	2011	2012	2014
معدل الاستثمار	25.01	30.80	29.94	37.49	41.65	36.11	42.59	37.655

تطور معدل الاستثمار في الجزائر (2000-2014).

من خلال الجدول يتضح بأن معدل الاستثمار في الجزائر ضعيف، إذ تقدر بـ25.01% سنة 2000 ليصل سنة 2010 إلى 41.65، وهذا الارتفاع ناتج عن ارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية عقب الازمة المالية لسنة 2008، ومنه قيام الحكومة الجزائرية بزيادة الانفاق الحكومي لمنح جو مناسب للاستثمار في الجزائر من خلال التركيز على النسبة التحتية، إلا أن معدل الاستثمار انخفض خلال التركيز على البنية التحتية، إلا أن معدل الاستثمار انخفض خلال سنة 2014 ليصل إلى 37,655% وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط من جهة ولغياب المستثمر الأجنبي عن الساحة الجزائرية من جهة أخرى وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط.

[1]-بودربالة بن عمر، خليل عبد المنعم، مرجع سابق، ص87-92.

هذا الشكل: معدل الاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم 06 يمثل تطور معدل الاستثمار الاجنبي المباشر

ثانيا: أثر تغيرات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري.

الوحدة: مليون دولار.

السنة	2005	2007	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رصيد الميزان التجاري	249 89	325 32	59 00	165 80	262 42	<21490	11 065	4306	13714-

سجل رصيد الميزان التجاري نتائج جيدة خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2008 حيث تطور بشكل إيجابي ووصل سنة 2007 إلى 32532 مليون دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط، إلا أنه بدأ في الانخفاض

التدريجي ليصل إلى العجز في سنة 2015 وذلك لانخفاض أسعار النفط.

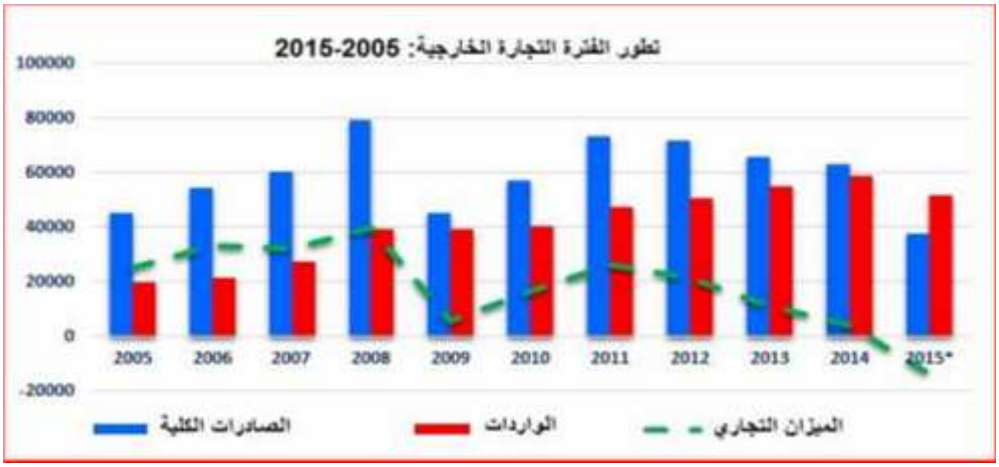

الشكل رقم 07 يمثل تطور التجارة الخارجية 2000 -2015

تطور فترة التجارة الخارجية (2000-2015).

من خلال هذا الشكل يتضح بأن رصيد الميزان التجاري كان بشكل إيجابي من سنة 2005 إلى سنة 2008، وبسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 انخفض رصيد الميزان التجاري ليعاود الارتفاع ولكن بشكل متذبذب، ونتيجة لانخفاض الأسعار لسنة 2014، وصل رصيد الميزان التجاري إلى مرحلة العجز سنة 2015 قدره 13714مليون دولار، وذلك نتيجة ارتفاع فاتورة الواردات وانخفاض رصيد الجباية البترولية، وبما أن الجزائر دولة ريعية صادراتها أكثر من 98% محروقات، فقد أثرت بشكل كبير على ميزان المدفوعات وعلى رصيد الميزان التجاري.

-ومن خلال كل ماسبق فإن الاقتصاد الجزائري اقتصاد هش لا يتحمل الصدمات الخارجية، وذلك لاعتماده في الصادرات على مورد ناضب واحد وأي تغير في مستوى سعره في الأسواق العالمية يحمل مخاطر للاقتصاد الجزائري، وذلك بتقلب أسعار الصرف من جهة وسعر الذهب من جهة أخرى، فالجزائر تتلقى مبيعاتها بالدولار الأمريكي في حيهن أن أغلب وارداتها تأتي من منطقة الأورو، وهذا ما يجعل الميزان التجاري في الجزائر تحت سيطرة تقلبات أسعار النفط وأسعار الصرف.

ثالثا: أثر تغير أسعار النفط على المديونية الخارجية.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	2002	2003	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2015
اجمالي المديونية الخارجية	21.64	21.82	21.82	5.61	5.95	5.68	3.67	3.73	3.38
خدمة الدين	4.15	3.35	5.65	13.41	1.24	0.68	0.52	0.44	0.40

من خلال الجدول نلاحظ تراجع حجم المديونية الخارجية للجزائر، فمن 21.64مليار دولار سنة 2002 إلى 3.38مليار دولار سنة 2018، حيث نتج عن هذا الانخفاض الكبير في المديونية من جراء تزايد المداخيل المالية المحققة من ارتفاع أسعار النفط، كما أن الجزائر قامت بتبني سياسة محكمة في استعمال الفوائض المالية لإدارة ديونها الخارجية، وذلك باتباعها لسياسة التسديد المسبق للديون.[1]

المطلب الثالث: الاستراتيجيات البديلة لقطاع النفط في الجزائر.

عملت الجزائر ومنذ ما ترتب من اختلالات هيكلية على اقتصادها بعد الصدمة النفطية لسنة 1986م على ايجاد موارد وطاقات واستراتيجيات بديلة عن المحروقات لتحقيق استقرار دائم في الاقتصاد الجزائري اذا ما انهارت اسعار النفط كما حدث سنة 2014 وهي كالاتي:

أولا) الامكانيات الطبيعية: الجزائر تتوفر عل امكانيات طبيعية هائلة في مجال الطاقات البديلة عن المحروقات، بامتلاكها لاحد اكبر مصادر الطاقة الشمسية في العالم ، وتعتزم الاستثمار بكثافة في محطات الطاقة الشمسية ، خاصة وانها تتمتع بامكانيات هائلة لانتاج وتصدير الطاقة الشمسية، وبالنظر لاهمية السوق الجزائرية وخصوبتها تتسابق بلدان اوروبية عديدة لنيل فرص شراكة مع الجزائر في مجال تطوير واستثمار الطاقات المتجددة، حيث ابرمت الجزائر العديد من عقود الشراكة مع الجانب الاوربي ، من بينها مذكرة تفاهم مع

[1]-المرجع نفسه، ص94-98.

الجانب الالماني حول الطاقة المتجددة وحماية البيئة 2009 بالاضافة الى مشروع بناء محطة الطاقة الهجينة مع شركة "**ابينير الاسبانية**"

وتعد المبادرة الاوربية "**ديزيرتيك**" التي انضمت اليها الجزائر من خلال مذكرة ابرمت في ديسمبر 2011 من...الطرفين، من اهم المقترحات الدولية لاستغلال الطاقة الشمسية كمصدر اساسي لانتاج الكهرباء ، حيث تم التاسيس لهذا المشروع في المانيا ويشمل شراكة بين 56 مؤسسة تحتل 15 دولة، ويهدف البرنامج الى استحداث سوق للطاقات المتجددة على الصعيد الصناعي انطلاقا من الصحراء الكبرى في شمال افريقيا والشرق الوسط ، وتقدر قيمته الاجمالية بـ 400 مليار يورو ، اي ما يعادل 560 مليار دولار.

اضافة الى عقد الشراكة الجزائري الالماني الاخير القاضي بانشاء وحدة انتاجية برويبة لانتاج الصفائح الشمسية ، وكذا مذكرة تفاهم ممضية بين مؤسسة سونلغاز الجزائرية ومفوضية الاتحاد الاروبي تهدف الى تعزيز مبادلات الخبرات التقنية، ودراسة سبل ووسائل اقتحام الاسواق الخارجية، والترقية المشتركة لتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر وفي الخارج، ينتظران ان يبلغ انتاج الكهرباء انطلاقا من مختلف الطاقات المتجددة التي تحاول الجزائر تطويرها خلال (2011-2030) نحو 22.000 ميغ واط في افاق 2030، اي ما يعادل 40 % من الانتاج الكهربائي الاجمالي.

كما تتطلع الجزائر الى تصدير 10.000 ميغا واط من 22.000 ثم برمجتها خلال العقدين المقبلين في حين توجه 12.000 لتلبية الطلب الو....على الكهرباء، كما ستكون السياسة الطاقوية الجديدة مرفوقة بجهود الدولة لدعم وتعزيز صناعة محلية للمناولة مما يسمح باش...ما لا يقل عن 1000الف منصب شغل.

ثانيا) برنامج تطوير الطاقات المتجددة: كما سطرت الجزائر برنامجا طموحا لتطوير الطاقات المتجددة برسم المخطط الخماسي (2010-2014) والذي يقوم في اساسيته على دعم انشطة الوحدات المحلية لتوليد طاقة الرياح، بحيث مع استثمار الجزائر لطاقتها من الرياح من المتوقع حسب الخبراء، ان يدر على الجزائر ارباحا تقدر بحوالي ثلاث مليارات يورو سنوي، فضلا عن قدرة هذا القطاع الواعد على استحداث الاف المناصب من الشغل وتوفير طاقة نظيفة، ضف الى ذلك المخطط الخماسي القائم (2018-2019) الذي من شانه حسب نائب رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجزائري مصطفى مقيدش تشجيع بروز اقتصاد منوع وتنافسي.[1]

[1] اوزان سليم، كرفاح اسماء، مرجع سابق، ص ص 25-26.

ثالثا) القطاع الفلاحي كخيار استراتيجي: يعتبر القطاع الزراعي بانه من اهم القطاعات الاقتصادية التي تقوم عليها اقتصاديات بلدان العالم فهو العصب الحساس الذي يضمن العيش والاستمرار للسكان ، فالزراعة بمختلف انواعها تلعب دوراكبيرا ومهما في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ، حيث ان القطاع الزراعي يتميز باهمية كبيرة في تحريك عجلة التنمية بشكل دائم وذلك لارتباطه بالقطاعات الاقتصادية الاخرى.[1]

كما يعتبر ايضا القطاع الفلاحي من القطاعات المنتجة البديلة عن قطاع المحروقات في الجزائر التي يمكن ان تساهم في استقرار الاقتصاد الوطني، بالرغم من ان الجزائر كانت تهتم بالقطاع الصناعي على حساب القطاع الفلاحي في معظم مخططاتها السابقة، الا انه مع التوقيع الرسمي على الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوربي في 22 افريل 2002 تم الاهتمام اكثر بالقطاع الفلاحي بحيث استفادت الجزائر من مزايا تصدير مجموعة من المواد الاولية الزراعية الى الدول الاروبية في سنة 2012 تجاوزت قيمته الانتاج الفلاحي في الجزائر 29 مليار دولار اي ارتفاع نسبة تقارب 32% مقارنة مع 2011، وحسب مدير الاحصائيات الفلاحية للوزارة السيد حسين عبد الغفور جلال اجتماع تقييمي للفصل الاول من الموسم الفلاحي 2012-2013 فان قيمة الانتاج الفلاحي المحقق خلال الموسم الفلاحي 2012 التي بلغت 29.3 مليار دولار مقابل 22 مليار دولار سنة 2011 التي بلغت 9.75 مليار دولار.

كما تنتج الجزائر حاليا 72% من احتياجاتها الغذائية بينما الباقي تعوضه ببرامج الاستيراد، وهو ما يعتبر امرا ايجابيا بالنسبة للاقتصاد الوطني.[2]

نظرا ولانه الجزائر تصنف ضمن الدول المستوردة للغذاء يجب على الحكومة الجزائرية تنفيذ سياسة زراعية من شانها مواجهة النقص الفادح في العرض الزراعي، وهذا عن طريق انتاج سياسة زراعية واضحة المعالم والاهداف من خلال:

-اقامة علاقات منسجمة بين القطاعات الاقتصادية ، كالعلاقة بين الزراعة والصناعة بحيث تساهم الصناعة في تطوير الزراعة وتقوم الزراعة بتوفير المواد الزراعية للصناعات المختلفة وتلبية الحاجات الغذائية للمجتمع.

-الحد من التوسع العمراني على حساب الاراضي الفلاحية وذلك لحماية الاراضي من الاستنزاف.

-استصلاح المزيد من الاراضي واضافتها الى المساحات الزراعية المستغلة وهذا من اجل زيادة انتاج الغذاء.

---

[1] بودربالة بن عمر، حليل عبد المنعم، مرجع سابق، ص99.

[2] اوزان سليم، كرفاح اسماء، مرجع سابق، ص27.

-تشجيع وترقية الاستثمار الزراعي خاصة من قبل القطاع الخاص.

-الاهتمام بالبحث العلمي الزراعي لان مستقبل الزراعة يتطلب استمرار تطور التكنولوجيا فاي استراتيجية تهدف لتطوير القطاع الفلاحي لا بد لها من اعطاء الاولوية للبحوث في مجالات علوم التربة والبيئة.

-القيام بدورات تكوينية للفلاحين قصد توعيتهم واعطائهم على الاقل الخطوط العريضة في المجال الفلاحي من اجل زيادة الانتاجية.

-القيام بالحملات التحسيسية للفلاحين حيث تعتبر همزة وصل بين النتائج التي يتم التوصل اليها في المزارع التجريبية وبين السكان الريفيين من اجل تطبيق هذه الاساليب وبالتالي تحسين الانتاج الزراعي.[1]

4-القطاع السياحي كخيار استراتيجي: يلعب القطاع السياحي دورا مهما في اقتصاديات الكثير من الدول، فهناك الكثير من دول العالم ومنها الدول النفطية التي وجدت في هذا القطاع ضالتها فقامت باستغلال مواردها وامكانتها السياحية بشكل يضمن استدامتها ويجنبها الاعتماد على مورد....، وخير مثال على ذلك دولة الامارات العربية المتحدة التي حققت تطورا كبيرا في مجال الخدمات السياحية واستقطاب اعداد كبيرة ومتزايدة من السياح سنويا.

والجزائر من الدول التي تتمتع بامكانات وقدرات سياحية متنوعة تؤهلها لان تكون من اهم الاقطاب السياحية على المستوى العالمي لما تحتويه من اثار قديمة ومناطق متنوعة كالصحراء والشواطئ والحمامات المعدنية، الا ان كل ما تملكه من مقومات سياحية جيدة تبقى جد ضئيلة جدا وبالرغم من هذا يعتبر القطاع السياحي من اهم القطاعات الواعدة في الاقتصاد الجزائري بحيث يمكن ان يكون بديلا لقطاع النفط، والجزائر تملك نسبة.... سياحية وهبها لها الخالق عز وجل ولم يبقى لها الا العمل الجدي من اجل تحقيق تنمية سياحة مستدامة تساهم في زيادة موارد الدولة من النفط الاجنبي خاصة في الوقت الراهن الذي يتميز بعدم استقرار اسعار النفط في الاسواق العالمية.[2]

ان الجزائر ومنذ سنة 2000 تحول اهتمامها من القطاع الصناعي الى هذا القطاع الذي يعتبر استراتيجيا بامتياز من خلال قانون الاستثمار لسنة 2001 الذي فتح المجال للاستثمارات المحلية والاجنبية يتبنى خيار الخوصصة لهذا القطاع، بحيث ارتفعت المداخيل السياحية بالعملة الصعبة من 105 مليون دولار سنة 1990 الى 133 مليون دولا سنة 2002.

---

[1] بودربالة بن عمر، حليل عبد المنعم، مرجع سابق، ص100-101.

[2] المرجع نفسه، ص101-102.

وتشير التقديرات الواردة باستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر في افاق 2015 لوزارة السياحة والصناعات التقليدية الى انه سيتم انجاز حوالي 75 الف سرير الى غاية 2015، مما يسمح بزيادة التوظيف بهذا القطاع حسب التقديرات لتبلغ 400 الف منصب شغل، حيث سيصبح العدد الاجمالي لمناصب الشغل في قطاع السياحة للجزائر.[1]

فنظرا لكون الجزائر دولة نفطية فان اقتصادها مرهون بمداخيل هذا القطاع وعليه يجب على الحكومة تنويع مصادر الدخل، والقطاع السياحي يعتبر من القطاعات الاستراتيجية من اجل النهوض باقتصادها ونظرا اتوفر الامن والاستقرار كل هذه الظروف تساعد على استقطاب السياح على المستوى العالمي، بالاضافة الى عدم استقرار العديد من الدول العربية الناهضة بقطاع السياحة والاكثر جدبا للسياح مثل مصر ، تونس، سوريا، العراق، ولهذا وجب على الجزائر ان تشغل الظروف الحالية بالاستثمار فب هذا القطاع، وهذا ما اكده **طالب الرفاعي** الامين العام للمنظمة العالمية للسياحة في رسالة موجهة للجزائريين قال فيها: (الجزائر بلد واعد، وبامكانه ان يصبح وجهة سياحية كبيرة ، السياحة هي البترول الحقيقي لجزائر الغد والذي لا يستنف، فبمقدوره اجتذاب راس المال الاجنبي، وتوظيف راسمال المحلي مما يؤدي الى المساهمة في تخفيف حدة البطالة، وتقليل عجز ميزان المدفوعات وتحفيز صناعات اخرى ترتبط بصفة مباشرة او غير مباشرة بالقطاع السياحي)[2]

[1] اوزان سليم، كرفاح اسماء، مرجع سابق، ص27.

[2] بودربالة بن عمر، حليل عبد المنعم، مرجع سابق، ص102.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل تاريخ النفط الجزائري والواقع الاقتصادي للجزائر كما تعرفنا على السياسة النفطية للجزائر وكذلك اسباب انهيار النفط لعام 2014 والاجراءات البديلة للنهوض بهذا القطاع، حيث تعتبر الجزائر من بين الدول المصدرة للنفط وهي عضو من اعضاء منظمة **اوبك** وتصديرها للنفط يعني اعتمادها الكبير على مداخيل هاته المادة في تمويل الميزانية العامة للدولة، حيث هاته السياسة تعتبر سياسة غير امنة حيث ان التغير في سعر النفط يؤثر على المصدر الرئيسي في تمويل الموازنة العامة، كما حدث في 2014 وذلك لاسباب عالمية ادت الى تدهور سعر النفط الى يومنا هذا مما اثر على الاقتصاد الجزائري بصورة كبيرة، وذلك لان الحكومة لم تستغني على هذه المادة كمصدر رئيسي والبحث عن مصادر اقتصادية بديلة كالسياحة والخدمات الفلاحية مثلا.

خاتمة

ان النفط هو اكثر من مجرد مصدر للطاقة ، حيث تكمن اهميته الاقتصادية بانه يتمتع بمزايا عديدة لا تتوفر في بدائله، فهو سلعة استراتيجية تعتمد عليها معظم دول العالم المتقدم في الانتاج الصناعي والزراعي، حيث قد اصبح التطور الاقتصادي لأي دولة مرهونا بتطورات ابعاده التي تتعرض هي الاخرى للعديد من عوامل السوق، والتي تنعكس بدورها على السياسة المالية للدولة.

ومن خلال دراستنا هذه كانت محاولة لتوضيح التقلبات الذي نحدثها اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، باعتبار ان الجزائر تعتمد على الصادرات والواردات النفطية بشكل كبير فهي تتاثر باي تغير في سعر النفط ولو كان صغيرا، فهي حالة ارتفاع سعر النفط في السوق العالمية فسوف يعود بالسخاء على الاقتصاد الجزائري بالرواج، اما في حالة العكس كما هو الحال فسوف يعود على الاقتصاد الجزائري التراجع والدخول في ازمة ، لانه المورد الذي تعتمد عليه بصورة كبيرة.

ولقد اكدت الدراسة على ان اسعار النفط شهدت تغيرات وتقلبات حادة خاصة في سنة 2008 وسنة 2014 المذكورة في الدراسة وبعد هذه الدراسة العامة التي حاولنا من خلالها الاجابة على الاشكالية الرئيسية للموضوع والمتمحور حول:

1)تن محددات اسعار النفط وعوامل السوق الاساسية (الطلب والعرض) لا تبدو انها كافية وحدها لتفسير عدم استقرار اسعار النفط، وذلك هناك عوامل اخرى تؤثر في سعر النفط وقد توصلنا الى ان لانخفاض سعر النفط في سنة 2014 ليس له الا سبب واحد وهو كثرة الانتاج ودخول الاز الصخري للسوق بكثرة بل هناك اسباب اخرى كالزيارة المتوقعة في الصادرات الايرانية تراجع الطلب العالمي بارتفاع سعر الصرف.

نتائج الدراسة:

1-تعتبر النفط مادة ذو اهمية كبيرة لاحتوائه على عدة مشتقات جعلت منه ذ و ثقل كبير.

2-تتاثر ابعاد النفط بالعديد من العوامل كالعرض والطلب ولكن ليست كافية بل هناك عوامل اخرى مما يجعلها تتذبذب وتتغير تبعا للاوضاع السائدة في السوق.

3-يعتبر الجزائر من البلدان التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة اساسية وهي النفط وتفوق 95% كما شكل الجباية البترولية اكثر من 60% من ايرادات الميزانية العامة للدولة، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد للحساسية والتاثير بالتغيرات الخاصلة في سوق النفط.

-من اهم الاسباب لتي ادت الى انهيار اسعار النفط في سنة 2014 هو ظهور ما يسمى بالغاز الصخري والذي دخل الى السوق النفطية بكثرة.

-لقد اثر انخفاض اسعار على الاقتصاد الجزائري كون ان الجزائر تعتمد على صادرات النفط شكل كثير مما جعلها تدخل في ازمة.

-بذلت السلطات الجزائرية جهود واجراءات من اجل الحد من اثار الازمة ووضعت كخط دفاع اوا صندوق ضبط الايرادات كما انه بدات بالبحث عن مصادر اقتصادية بديلة كون ان هذه المادة تعرضت معرضة الى تقلبات كثيرة.

الاقتراحات والتوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل اليها في الدراسة بامكاننا تقديم بعض التوصيات والمقترحات والتي تتمثل فيما يلي:

1)العمل على النمو في القطاعات الاقتصادية الاخرى خارج قطاع المحروقات وتوجيه الانفاق العام نحو الاستثمار في المشاريع الصناعية من اجل النهوض بالقطاع الصناعي الجزائري.

2) تطوير مصادر الطاقة البديلة في الجزائر لطاقة الشمسية، وترقية القطاعات الحيوية الاخرى كقطاع السياحة والفلاحة.

3)التقليل من انتاج هذه المادة بالنسبة للدول المنتجة للحد من زيادة العرض في السوق النفطية العالمية.

4)وضع استراتيجية لانتاج هاته المادة وبيعها في الاسواق العالمية سعر مرتفع.

5)تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي.

6)الاهتمام بالقطاع الزراعي.

7)يمكن القول ان الزيادة في الاسعار بالنسبة للجزائر سيؤدي الى نتائج ايجابية على المدى القصير، ولكن ستؤول الى نتائج سلبية في المدى البعيد، وللتخلص منها يجب وضع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتضاء الحقيقي والعائدات النفطية.

قائمة المراجع:

كتب:

1. ايهاب عبد الرحمان، مترجم، الطاقة للجميع، عمان، مطابع السياسة، 2005.
2. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيروت، لبنان، نيسان للنشر والتوزيع والاعلام، ط1، 2000.
3. عبد الكريم شكاكطة، الاهمية الاستراتيجية للطاقة في العلاقات الدولية (دراسة خالة الاوبك 1973-2014)، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2018م-1438هـ.
4. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2، 2006.
5. سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط ، لبيا دار الكتب الوطنية، ط1، 1999.
6. عبد القادر سيد احمد ، الاوبك ماضيها حاضرها وافاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.
7. ضياء محيد الموسوي، ثورة اسعار النفط 2004، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
8. عبد العزيز وطيان، الاقتصاد الجزائري ماضية وحاضره 1830-1985، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1992.
9. عبد اللطيف بن اشهو، الجزائر اليوم بلد ناجد ، بدون طبعة.
10. مهدي احمد رشيد: جغرافيا النفط، عمان ، الأردن، الجنادرية ، للنشر والتوزيع ، ط1، 2015.
11. نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، بيروت، دار احياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2011.

12. يسري محمد ابو العلا، نظرية البترول، مصر: دار الفكر الجامعي، ط1، 2008.
13. فتحي احمد الخولي، اقتصاديات النفط ، جدة، دار حافظ للنشر والتوزيع، ط2، 1992.
14. كولن كامبيل، يورغ شيندلر، فراوكة ليزنبورغ، ترجمة عدنان عباس علي، نهاية عصر البترول، التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت سبتمبر 2004.
15. محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.
16. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2005، مستقبل النفط كمصدر للطاقة، ط1، 2005.
17. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة التسعيرية البترولية، الاسكندرية، الدار الجامعية ، ط1، 2015.
18. احمد شفيق الخطيب، معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلع، بيروت ، الطبعة جديدة، 1990.

المذكرات:

1. امين بوخيط، زغدود جغلول، (انعكاس تراجع اسعار النفط على السياسة العامة في الجزائر)، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2015-2016.
2. اوزان حسين، كرفاح اسماء، (افاق اسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014، (دراسة دراسة تنبؤية 1990-2018)، مذكرة مقدمة لاستكمال

متطلبات شهادة ماستر اكاديمي في العلوم للاقتصاد، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة.

3. بو بكري رقية، عرباوي نور اليقين، (صدى تاثير تقلبات اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس LMD في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.
4. بودربالة بن عمر، جليل عبد المنعم، (اثار صدمات اسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حاة الجزائر (دراسة تحليلية)، مذكرة مقدمة لا ستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية ، جامعة ابو بكر بلقايد بتلمسان، 2015-2016.
5. جمعة رضوان،(تطورات اسعار النفط وتاثيرها على الواردات ، حالة الجزائر 1970-2004)، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2007.
6. ريمة بيطام، (ابعد النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة ، دراسة حالة الجزائر 2000-2014)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.
7. الطيب داودي، وحيد خير الدين، (اهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
8. عبد الرزاق غبشي، (اثر تقلبات اسعار النفط على الواردات الجزائرية، دراسة حالة 1970-2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستراكاديمي، 2015-216.
9. عصماني مختار،(دور الجباية البترولية في تحقيق النقد الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، 2013-2014.

10. قويدري قوشيح وجمعة، (انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2008-2009.

11. هاشم جمال،(السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1988.

المؤتمرات والمداخلات:

1. بوريش احمد، (تداعيات وانعكاسات انهيار اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري)، المؤتمر الاول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية الفطرية وتامين الحاجيات الدولية، جامعة سطيف، 07-08 أفريل.
2. مريم شعيبي محمود، مداخلة تحت عنوان انعكاسات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ضمن المحور الثاني، التداعيات المحتملة لازمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري، مقدمة في اطار اشغال الندوة المنظمة من طرف قيم الاقتصاد والادارة حول ازمة اسواق وتداعياتها على الاقتصاد والادارة حول ازمة اسواق السوق وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، كلية الشريعة والاقتصاد ، جامعة الامير عبد القادر، ماي 2015.

المجلات :

1.حسين عبدالله، ازمة النفط الحالية تداعياتها ومستقبلها، مجلة السياسة الدولية، عدد164، سنة 2006.

2. ماجد بن عبدالله المنيف، منظمة الدول المصدرة للبترول، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 41، سنة 2008.

3. محمد بن بوزيان، عبدالحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد2، سنة 2013.

4. رحمان امال، النفط والتنمية المستدامة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، عدد4، سنة2008.

5. سفيان بوقطاية، عبدالوهاب بن زاير، مبارك بن زاير، اثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، العدد6، سنة 2018.

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان	الصفحة
01	نسبة صادرات المحروقات في اجمالي الصادرات الجزائرية 1970-2014	33
02	تطورات انتاج النفط في الجزائر 2000-2017.	35
03	تطورات اسعار النفط في الفترة 2000-2015	40
04	تطور الناتج المحلي في الجزائر في الفترة 2000-2015	41
05	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال 2000-2015 .	42
06	تطور معدل الاستثمار الاجنبي المباشر	43
07	تطور التجارة الخارجية 2000 -2015	45

فهرس المحتويات:

المحتويات	الصفحة
البسملة	
شكر وعرفان	
اهداء	
الملخص	
مقدمة	1
الفصل الاول: مقاربة نظرية حول صناعة النفط	6
تمهيد	6
المبحث الأول: ماهية النفط	7
المطلب الأول: تاريخ النفط ونشأته	7
أولا: تاريخ النفط	7
ثانيا: نشأته وطرق استخراجه	7
المطلب الثاني: مفهوم النفط	13
المطلب الثالث: خصائص النفط وأهميته الاقتصادية والاستراتيجية	15
أولا: خصائص النفط	15
ثانيا: الأهمية الاقتصادية للنفط	16
ثالثا: الأهمية الاستراتيجية للنفط	17
المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي لأسعار النفط	18
المطلب الأول: مفهوم سعر النفط وأنواعه والعوامل المحددة له	18
أولا: مفهوم سعر النفط	18
ثانيا: أنواع أسعار النفط	18
ثالثا: العوامل المؤثرة في تسعير النفط	19
المطلب الثاني: محددات أسعار النفط	23
خلاصة الفصل	25
الفصل الثاني: النفط والاقتصاد الجزائري	27
تمهيد	27
المبحث الأول: النفط في الجزائر	27

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري	27
أولا : الفترة ما بين 1962-1965	27
ثانيا: الفترة 1965-1980	27
المطلب الثاني: لمحة عن النفط في الجزائر وأهميته الاقتصادية	28
أولا: تاريخ النفط في الجزائر	28
ثانيا: التطور التاريخي لقطاع المحروقات	29
ثالثا: السياسة النفطية في الجزائر	31
رابعا: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري	33
المطلب الثالث: الأزمات النفطية في الجزائر منذ سنة 2014	35
أولا: الأزمة النفطية لعام 2014	35
ثانيا: أسباب انخفاض أسعار النفط في الجزائر سنة 2014	36
ثالثا: الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط	36
رابعا: الاجراءات اللازمة للتصدي لصدمة انهيار أسعار النفط سنة 2014	38
المبحث الثاني: أثر صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري	39
المطلب الأول: أثر تغير أسعار النفط على مؤشرات التوازن الداخلي	40
أولا: أثر تغير أسعار النفط على الناتج المحلي الحقيقي	40
ثانيا: أثر تغير أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة	41
ثالثا: أثر تغير أسعار النفط على معدل البطالة	42
المطلب الثاني: أثر تغيرات أسعار النفط على مؤشرات التوازن الخارجي	43
اولا: اثر تغير أسعار النفط على معدل الاستثمار الأجنبي المباشر	43
ثانيا: أثر تغير أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري	44
ثالثا: أثر تغير أسعار النفط على المديونية الخارجية	46
المطلب الثالث: الاستراتيجيات البديلة لقطاع النفط في الجزائر	46
أولا: الإمكانيات الطبيعية	46
ثانيا: برنامج تطوير الطاقات المتجددة	47
ثالثا: القطاع الفلاحي كخيار استراتيجي	48
رابعا: القطاع السياحي كخيار استراتيجي	49
خلاصة الفصل	51

1الخاتمة	53
قائمة المراجع	57
قائمة الاشكال	62
فهرس	63

ملخص:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى معرفة تأثير تقلب أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة من 2014-2019.

لقد اعتمدت في هذه الدراسة على المناهج التالية:

المنهج الوصفي

المنهج التحليلي

المنهج الإحصائي

ومن خلال هذه الدراسة نستنتج :

منذ الاكتشاف الأول للنفط إلى غاية يومنا هذا، لم تتوقف أهميته على الساحة العالمية والإقليمية ، حيث أصبح من أهم ركائز اقتصاديات الدول المستهلكة والمنتجة له على حد سواء، ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة، بل كمورد اقتصادي واستراتيجي، تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية وفي كل المجالات، كما يعتبر النفط مصدر مالي كبير بالإضافة إلى كونه العنصر الأساسي في العلاقات السياسية والاقتصادية.

ولقد عرفت أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تطورات كبيرة وتقلبات حادة ومفاجئة متأثرة بعدة عوامل الأمر الذي اثر على حجم العائدات النفطية وبالتالي على الوضع المالي للدولة.

حيث يكتسب النفط أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد يعتمد بشكل كبير على العوائد النفطية التي تتغير وبشكل مستمر بتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية لهذا فان مسالة الاهتمام بالاستغلال العقلاني لهذا المورد أكثر من ضرورية، كما أن تحقق التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني، خاصة و أن الجزائر تملك كل مقومات النجاح هذين الخيارين الاستراتيجيين.

Abstract:

In this study we examined the impact of oil price volatility on the Algerian economy in the period 2014-2019.

In this study, the following approaches were adopted:

-Descriptive method

-Analytical approach

-Statistical Methodology

Through this study we conclude:

Since the first discovery of oil to this day, it has not ceased to be important in the global and regional arena, as it has become one of the most important pillars of the economies of consuming and producing countries alike not only as a factor of energy, but as an economic and strategic resource on which all peoples depend on their uses and their lives. In all fields. Oil is also a major source of finance as well as a key element in political and economic relations.

During the first decade of the 21st century, oil prices were characterized by major developments and sudden and severe fluctuations, influenced by several factors, which affected the volume of oil revenues and thus the financial situation of the country.

Where oil is of great importance in the Algerian economy as an economy that depends heavily on the oil revenues that are constantly changing and changing oil prices in the world markets, so the issue of rational exploitation of this resource is more than necessary and achieve the sustainable development of the national economy, All elements of success have these two strategic options.